

الاطار المنهجي المقدمة

تمهيد :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان لهذا التطور أثر بالغ على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ومن بين أكثر المجالات تأثرًا بهذا التحول مجال المحاسبة والمراجعة، حيث أصبحت النظم التقليدية في تسجيل ومعالجة البيانات المالية غير قادرة على مواكبة حجم العمليات المالية وتعقيدها في المؤسسات الحديثة. لذلك برزت الحاجة إلى استخدام البرامج المحاسبية الحديثة التي أسهمت بشكل مباشر في رفع كفاءة الأداء المالي وتحسين مستوى الدقة والشفافية.

لقد أصبحت البرامج المحاسبية اليوم جزءاً أساسياً في معظم المؤسسات الحكومية والخاصة، لما توفره من مزايا عديدة أبرزها: السرعة في معالجة البيانات، الدقة في استخراج النتائج، القدرة على توفير تقارير مالية دورية تعين متخذي القرار على رسم السياسات المالية المناسبة، إضافة إلى الحد من الأخطاء البشرية وتقليل فرص التلاعب. ومن هنا تتضح أهمية هذه البرامج في دعم وظيفة المراجعة التي تهدف أساساً إلى التحقق من صحة وسلامة المعلومات المالية ومدى مطابقتها للمعايير واللوائح المحاسبية المعتمدة.

وفي السودان، ومع تزايد التحديات الاقتصادية والإدارية، برزت الحاجة الملحة إلى تطوير نظم العمل المالي في المؤسسات الحكومية، باعتبارها الأداة الرئيسة في إدارة الموارد والإيرادات العامة. وتعد وزارة المالية – الدامر واحدة من أهم هذه المؤسسات التي تشرف على الشؤون المالية على المستوى الولائي، مما يجعلها بحاجة دائمة إلى نظم محاسبية حديثة تضمن الكفاءة والشفافية في إدارة المال العام. إن اعتماد الوزارة على هذه البرامج يعكس مدى وعيها بأهمية التكنولوجيا في تحقيق الضبط المالي وتسهيل عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

مشكلة البحث :

- 1- هل تساعد البرامج المحاسبية الحديثة في عملية المراجعة؟
 - 2- صعوبة متابعة العمليات المالية الكبيرة والمعقدة يدويًا.
 - 3- محدودية تطور البرامج المحاسبية الحديثة قد تؤثر على فعالية ودقة عملية المراجعة داخل المؤسسات، مما ينعكس على جودة العمل المالي والإداري.
- أهمية البحث:**

- 1- للبرامج المحاسبية الحديثة دور فعال في تسهيل عملية المراجعة.
- 2- للبرامج المحاسبية الحديثة دور فعال في تسهيل متابعة العمليات المالية.
- 3- تسهم البرامج المحاسبية الحديثة في رفع كفاءة المراجعة وتقليل الأخطاء، ويؤدي عدم تطوير هذه البرامج إلى بطء العمليات وزيادة احتمالية حدوث الأخطاء، مما يؤثر على جودة وكفاءة العمل المالي والإداري.

أهداف البحث :

- 1- تطبيق عملية المراجعة وفقا للبرامج المحاسبية الحديثة.
- 2- تطبيق متابعة العمليات المالية وفقا للبرامج المحاسبية الحديثة.
- 3- دراسة أثر محدودية تطور البرامج المحاسبية الحديثة على جودة وكفاءة عملية المراجعة، وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري.

حدود البحث :

- الزمانية : الفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2025.
- المكانية : في وزارة المالية – ولاية نهر النيل.
- الموضوعية : دراسة أثر البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة دون التطرق لمجالات أخرى.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملائمة لموضوع البحث، حيث يُستخدم في وصف الظاهرة محل الدراسة (أثر برامج المحاسبة الحديثة على عملية المراجعة) وتحليلها بشكل علمي دقيق، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها وتفسيرها للوصول إلى نتائج موضوعية.

كما تعتمد الدراسة على المنهج الميداني، وذلك من خلال تصميم أداة لجمع البيانات تتمثل في الاستبانة، والتي تُوزع على عينة من العاملين في المجال المالي والمحاسبي والمراجعين داخل المؤسسة محل الدراسة، بهدف التعرف على آرائهم حول مدى تأثير برامج المحاسبة الحديثة على كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الأقسام المالية والمحاسبية والمراجعة في (وزارة المالية – الدامر)، والذين لهم علاقة مباشرة باستخدام برامج المحاسبة الحديثة.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة، بحيث تشمل عددًا من الموظفين والمراجعين، لضمان تمثيل مختلف الفئات الوظيفية. وقد روعي في اختيار العينة التنوع من حيث الخبرة والمؤهل العلمي.

الدراسة ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الدراسة الميدانية على عينة من الموظفين والمراجعين في وزارة المالية – الدامر. سيتم تحديد طريقة اختيار العينة وعدد المشاركين لضمان دقة النتائج وموثوقيتها.

الدراسات السابقة :

1/ دراسة أسماء: 2009

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، مع التركيز على الإجراءات والأساليب الإلكترونية الحديثة، وتحديد المخاطر الناجمة عنها وكيفية معالجتها.

وتناولت أهمية الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه البرامج المحاسبية الحديثة في تحسين دقة وسرعة أداء المراجعة الداخلية، ومساعدة المؤسسات على اكتشاف الأخطاء والمخالفات في وقت أسرع، إضافة إلى تعزيز موثوقية وجودة المعلومات المالية.

وهدفت الدراسة إلى تحليل فعالية الإجراءات الإلكترونية في المراجعة الداخلية، وقياس مدى كفاءتها في بيئة العمل، مع تقديم مقترحات عملية لتقليل المخاطر المرتبطة بالأنظمة الحديثة وتطويرها بما يدعم كفاءة المراجعين.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يسهم في رفع كفاءة ودقة المراجعة الداخلية، ويساعد في سرعة اكتشاف المخاطر المالية والإدارية، مما يساهم في تطوير مهنة المراجعة بالمؤسسات السودانية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة التوسع في تطبيق البرامج المحاسبية الحديثة داخل المؤسسات، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين، ووضع ضوابط رقابية مناسبة لتحقيق التوازن بين التقنية الحديثة والرقابة البشرية.

تناولت دراسة الباحث أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية بينما تناولت دراسة الباحثين أثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة.¹

¹ 1/ أسماء فتح الرحمن، أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، ماجستير، السودان، جامعة النيلين، غير منشورة، 2009.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير تبني نظم المعلومات المحاسبية على ترقية أداء المراجعة الداخلية، خاصة في ظل التطور الكبير في المعالجة الإلكترونية للبيانات المالية، وما يترتب على ذلك من تحديات تتعلق بدقة وموضوعية المعلومات، وكفاءة المراجعين في استخدام هذه النظم.

وتناولت أهمية الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه البرامج المحاسبية الحديثة في تحسين دقة وسرعة أداء المراجعة الداخلية، ومساعدتها في اكتشاف الأخطاء والانحرافات بشكل أسرع، إضافة إلى تعزيز موثوقية المعلومات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمل اليديوي التقليدي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية على فعالية المراجعة الداخلية، وقياس مدى انعكاسها على جودة الأداء المالي والإداري، كما سعت لتقديم توصيات عملية تساعد المؤسسات في رفع كفاءة المراجعين وتطوير نظمها التقنية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية وتحسين كفاءة المراجعة الداخلية، كما أثبتت أن هذه النظم ساعدت في رفع مستوى الدقة والموضوعية، وسرّعت من عملية اكتشاف الأخطاء والمخاطر المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة التوسع في استخدام البرامج المحاسبية الحديثة داخل المؤسسات السودانية، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين الداخليين، مع وضع ضوابط رقابية توازن بين التقنية الحديثة والرقابة البشرية لتحقيق أعلى درجات الكفاءة.

تناولت دراسة الباحث أثر نظم المعلومات المحاسبية على ترقية أداء المراجعة الداخلية بينما تناولت دراسة الباحثين أثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة.²

² إيناس التجاني، أثر نظم المعلومات المحاسبية على ترقية أداء المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، منشورة، 2010

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية على أداء المراجعة الداخلية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة. وتناولت أهمية الدراسة إبراز دور استخدام الحاسوب في تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، من خلال تسريع العمليات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المالية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية على أداء المراجعة الداخلية، وقياس مستوى التحسن في كفاءة وفعالية المراجعة، وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية يسهم في تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، من خلال تسريع العمليات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين الداخليين، وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لضمان كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.

تناولت دراسة الباحث أثر استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية على أداء المراجعة الداخلية بينما تناولت دراسة الباحثين أثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة.³

³ عيسى عبدالله، أثر استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية على أداء المراجعة الداخلية، ماجستير، جامعة النيلين، غير منشورة،

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر استخدام الأنظمة المحوسبة على جودة المراجعة الداخلية، خاصة في ظل التوسع الكبير في استخدام البرامج المحاسبية الحديثة، وما يترتب على ذلك من مشكلات تتعلق بدقة وموضوعية المعلومات المحاسبية، وسرعة الأداء، وتقليل الأخطاء.

وتناولت أهمية الدراسة توضيح الدور الذي تلعبه البرامج المحاسبية الحديثة في ربط المراجع بالمستندات المالية إلكترونياً، وتسهيل متابعة الأداء المالي أولاً بأول، إضافة إلى مساهمتها في تسريع عملية إنجاز العمليات الحسابية المعقدة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمل اليدوي.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على جودة ودقة عملية المراجعة الداخلية، وإبراز دور هذه البرامج في تحسين كفاءة الأداء المالي، وتقديم توصيات عملية يمكن أن تساعد المؤسسات المالية في السودان على تطوير نظمها المحاسبية بما يحقق مزيداً من الكفاءة والشفافية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن استخدام البرامج المحاسبية الحديثة أسهم بصورة واضحة في سرعة تحويل البيانات إلى معلومات، وساعد في تمكين المتابعة المحاسبية المستمرة، كما حسن من كفاءة المراجعة الداخلية في البنك محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تحديث وتطوير البرامج المحاسبية المستخدمة باستمرار، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين والموظفين، حتى يمكن الاستفادة القصوى من الإمكانيات التقنية المتاحة في تعزيز جودة المراجعة الداخلية.

تناولت دراسة الباحث أثر استخدام الأنظمة المحوسبة على جوده المراجعه الداخليه بينما تناولت دراسه الباحثين أثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة.⁴

⁴ تسنيم أحمد، أثر استخدام الأنظمة المحوسبة على جودة المراجعة الداخلية، ماجستير، السودان، جامعة النيلين، منشورة، 2019.

5/ دراسة خميس : 2022

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها هذه المصارف في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

وتناولت أهمية الدراسة إبراز دور المراجعة الداخلية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، من خلال التزام المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية والتقارير المالية الدقيقة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، وقياس مستوى التزام المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية، وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المراجعة الداخلية تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة المعلومات المالية، وأن التزام المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية يساهم في زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين، وتوفير التدريب المستمر لهم، وتطوير نظم المعلومات المحاسبية لضمان جودة التقارير المالية.

تناولت دراسة الباحث دور المراجعة وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية بينما تناولت دراسة الباحثين أثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة على عملية المراجعة.⁵

⁵ خميس عبدالسلام، دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية، ماجستير، السودان، جامعة بني وليد، منشورة، 2022

المبحث الاول

مفهوم وأهمية البرامج المحاسبية

تمهيد :

تُعرّف البرامج المحاسبية – أو ما يُطلق عليه أنظمة المعلومات المحاسبية (Accounting Information Systems) – بأنها مجموعة متكاملة من المكونات البشرية والبرمجية والآلية، التي تهدف إلى جمع البيانات المالية والمحاسبية، ومعالجتها، وتخزينها، ثم إنتاج تقارير ومعلومات تساعد الإدارة وأصحاب القرار في توجيه أنشطة المؤسسة بكفاءة. وأن هذه الأنظمة لا تقتصر على البرمجيات فقط، بل تمثل منظومة متكاملة تشمل الإجراءات، والموارد البشرية، وقواعد البيانات، والتقنيات التكنولوجية، مما يجعلها العمود الفقري للعمليات المالية والإدارية الحديثة.

تكمن أهمية هذه البرامج في أنها أصبحت أداة لا غنى عنها في بيئة الأعمال المتسارعة والمعقدة. فهي توفر السرعة والدقة في معالجة المعاملات المالية، وتسهل عمليات التخطيط والرقابة الداخلية، كما ترفع من قدرة المؤسسات على متابعة الأداء المالي لحظة بلحظة، الأمر الذي يعزز من الشفافية والموثوقية. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأنظمة تساعد بشكل فعال في الكشف عن الأخطاء والاحتيال عبر أدوات الرقابة المدمجة، ودعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) والقوانين المحلية، بما يضمن سلامة الوضع المالي للمؤسسات.

ومن الجوانب الجوهرية الأخرى، تسهم البرامج المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية عبر تزويد الإدارة بمعلومات آنية ومفصلة عن التكاليف، الإيرادات، مستويات المخزون، والتدفقات النقدية. هذه المخرجات تجعل من النظام المحاسبي عنصراً محورياً في صياغة الاستراتيجيات ومواجهة التحديات التنافسية في الأسواق. كما أن الاستخدام الأمثل لهذه الأنظمة يحقق الكفاءة التشغيلية عبر تقليل الوقت والجهد اللازمين للمعاملات التقليدية، ويقلص من الأخطاء البشرية التي قد تترتب على المعالجة اليدوية للبيانات.

كذلك، لا يمكن إغفال الدور المتنامي للتطور التكنولوجي في رفع فعالية هذه الأنظمة. فمع انتشار الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة، أصبحت البرامج المحاسبية أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمؤسسات. فهي لم تعد مجرد أداة تسجيل، بل غدت وسيلة تحليل وتنبؤ، تساعد في تقييم المخاطر المالية، ودعم الابتكار في أساليب إدارة الموارد. وبالتالي، يتضح أن البرامج المحاسبية تمثل أداة استراتيجية لا تقتصر على الجانب المالي فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين بيئة العمل ككل. فهي تخلق قيمة مضافة عبر دمج العمليات المالية مع بقية وظائف المؤسسة مثل التسويق، والإنتاج، وإدارة الموارد البشرية، وهو ما يرسخ تكاملاً وظيفياً يعزز من استدامة المؤسسة وقدرتها على المنافسة في بيئة الأعمال العالمية⁽¹⁾

Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2018). Accounting Information Systems (14th ed.). Pearson Education (1)

أولاً: مفهوم البرامج المحاسبية:

تُعد البرمجيات المحاسبية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها المؤسسات الحديثة لأتمتة العمليات المحاسبية اليومية. فهي أنظمة حاسوبية متكاملة تهدف إلى تسجيل المعاملات المالية بدقة، وإعداد التقارير المالية المختلفة، وإدارة الحسابات بكفاءة عالية. كما تسهم هذه البرمجيات في تقليل الأخطاء البشرية، وتوفير الوقت والجهد، وإتاحة معلومات مالية دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، تُعزز هذه البرمجيات من الشفافية والرقابة الداخلية داخل المؤسسة، الأمر الذي يجعلها عنصراً جوهرياً في بيئة العمل المحاسبي المعاصر، حيث باتت المنظمات تعتمد عليها بصورة أساسية في ممارسة أنشطتها المالية ومتابعة عملياتها التشغيلية⁽¹⁾.

ويرى كاتب أن البرامج المحاسبية لا تقتصر على دورها التقليدي في تسجيل العمليات المالية، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة متكاملة لإدارة البيانات وتحليلها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المؤسسي بشكل عام. إذ يُلاحظ أن المؤسسات التي تعتمد على هذه البرامج تحقق مستويات أعلى من الدقة والسرعة في إعداد التقارير، مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على الأساليب اليدوية. وهذا بدوره يقلل من احتمالية حدوث الأخطاء البشرية، ويرفع مستوى الثقة في أي، وربطها بعمليات التخطيط المالي وإدارة الموارد، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات مالية دقيقة وفعالة تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة (المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة). كما تساعد هذه البرامج في متابعة الحسابات بشكل أي، وربطها بعمليات التخطيط المالي وإدارة الموارد، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات مالية دقيقة وفعالة تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة⁽²⁾.

إلى جانب ذلك، يرى أن البرامج المحاسبية تشكل أداة مركزية في إدارة نظام محاسبة التكاليف داخل المنشآت، حيث لا تقتصر وظيفتها على جمع البيانات المالية فقط، بل تشمل تصنيفها ومعالجتها وتحليلها بشكل منهجي. هذا التحليل يتيح للإدارة معلومات دقيقة وموثوقة حول عناصر التكاليف المختلفة، مثل تكاليف المواد الخام، والأجور، والمصاريف الصناعية غير المباشرة⁷.

1. د. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، ط 1 الدار الجامعية للطباعة 7 والنشر والتوزيع مصر 2009، ص 215

(2) بينسون 'ستيف ترجمة مجدي' صابر نظم المعلومات ط 1 البلد القاهرة دار النشر مجموعة النيل العربية

2009، ص 41

(2) حسام الدين مصطفى الخدّاش، وليد زكريا صيام، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، ط 16 الاردن، دار المسيرة للنشر

وبذلك، تساعد هذه البرامج في تحديد تكلفة الوحدة المنتجة بدقة، وتقييم كفاءة خطوط الإنتاج، ومقارنة الأداء الفعلي بالمخطط. كما يسهم استخدامها في رفع كفاءة النظام المحاسبي بشكل عام وتحسين الأداء المالي والإداري للمنشأة، من خلال ربط القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج بالتقارير المالية الصادرة عنها من النظام

النظام هو ((مجموعة من الأجزاء التي تعمل معاً من أجل تحقيق غرض أو هدف ما))، وذلك حسب تعريف ألفريد هاوارث Alfred Howarth وهو أستاذ حوسبة Computing بريطاني متقاعد .

ونظراً إلى أن هذه الإجابة تصدر عن شخص يحمل درجتين علميتين في الرياضيات وله خبرة تمتد لسنوات عديدة في استخدام أجهزة الكمبيوتر في نمذجة Model (أي : وضع وصياغة نماذج للظواهر الموجودة في العالم الفعلي الحقيقي ، فإنها تعد بمنزلة إجابة متفتحة على نحو يدعو للدهشة والعجب .

بيد أن الكيفية التي يقوم بها الأشخاص بتعريف الأشياء تعتمد بصورة كبيرة على خبراتهم وتجاربهم الحياتية ، وعليه فثمة عنصر للذاتية . وللوصول إلى تعريف قابل للتطبيق على نطاق واسع بصورة أكبر فإنه يتعين أن تتم دراسة المزيد من الآراء وجهات النظر القليلة الأخرى . أما رأي هاوارث فقد تأثر بعمله : فكلية (الأجزاء)) تدل على طبيعة فيزيائية مادية للأنظمة التي كان يقوم بنمذجتها .

وثمة أشخاص آخرون غيره ينظرون إلى النظام على أنه مجموعة من التراكيب أو الأفكار المترابطة المنظمة بطريقة ما

. وفي هذا الصدد يتسم بالطابع التجريدي المحض أو لعله يكون مجموعة من المصطلحات المعرفة المحددة أو نموذج أو مثال فلسفي تماماً .

إعداد مسرح العمليات⁽¹⁾

وأهم الجوانب التي تبرز قيمة هذه البرامج أنها أصبحت تُدمج مع أنظمة أخرى مثل أنظمة إدارة الموارد البشرية (HRM) وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، مما يتيح تكاملاً وظيفياً ينعكس إيجاباً على جميع عمليات المؤسسة. هذا التكامل يُمكن الإدارة من الحصول على صورة شاملة ودقيقة عن الأداء المؤسسي ككل، بدلاً من الاكتفاء بزاوية مالية محدودة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبرامج المحاسبية أن توفر تقارير تربط بين مستويات الإنتاج والمخزون والتكاليف والمبيعات، وهو ما يدعم الإدارة في صياغة خطط استراتيجية أكثر واقعية ودقة

إضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه المتزايد نحو التحول الرقمي جعل من البرامج المحاسبية أداة لا يمكن الاستغناء عنها. فالاعتماد على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في هذه البرامج عزز من قدراتها على التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسات، والكشف المبكر عن المخاطر، وتحليل البيانات الضخمة، وهو ما يجعلها مساهمة مباشرة في تحقيق الميزة التنافسية. ومن ثم، فإن المؤسسات التي تسعى إلى النمو والاستدامة لم يعد أمامها خيار سوى الاستثمار في هذه البرامج وتطوير قدراتها البشرية على استغلالها بالشكل

وسنستخدم اصطلاح ((وحدة إدارية » (Business Entity) في هذا الكتاب للإشارة إلى منشأة ما بأقسامها المختلفة والبرامج المختلفة، والتي يمكن أن تحقق أهدافها بفعالية وكفاءة عالية من خلال توفير المعلومات الملائمة لتلك الأقسام ، كما هو موضح بالشكل التالي ، حيث يمثل هذا النظام مؤسسة اقتصادية تقوم بإنتاج وبيع منتج معين

متمثل الدائرة الكبرى في الشكل رقم المؤسسة الاقتصادية ككل ، التي يقوم مجلس إدارتها وأعضاء إدارتها العليا بتحديد ووضع الأهداف العامة لها .

وسنفترض أن من بين الأهداف المختلفة لهذه المؤسسة تحقيق مستوى مرضٍ من الدخل وتحسين جودة الإنتاج وتخفيض درجة تلوث البيئة ، كما نفترض أنها تهدف إلى تحقيق مستوى معقول من الأرباح في الأجل الطويل ، بدلا من تعظيمها

. كما يتضح من هذا الشكل أن البيئة الداخلية للمؤسسة تشتمل على إداراتها المتعددة التي تتضافر جميعها لتحقيق الأهداف العامة لهذه الوحدة ، حيث تقوم كل إدارة بتحديد الأهداف الخاصة بها في ضوء⁽¹⁾

و يرى الباحثين ان البرامج المحاسبية تمثل اداه تقنيه متكامله تستخدم لتنظيم ومعالجة البيانات الماليه داخل المنشآت حيث تقوم هذه البرامج بتسجيل العمليات المحاسبية المختلفه وتحليلها وتبويبها بصورة الية تساعد في تحويل البيانات الخام الى معلومات ماليه دقيقه وموثوقه والبرامج المحاسبية لم تعد مجرد وسيله لتسهيل العمل المحاسبي التقليدي بل اصبحت عنصرا اساسيا في دعم الادارة وفي اتخاذ القرارات لما توفره من سرعه في انجاز العمليات ودقة في النتائج وتقليل للاخطاء البشريه⁸

ثانيا: أهمية البرامج المحاسبية:

تُعد البرامج المحاسبية من الأدوات الجوهرية التي تساهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات. فهي تعمل على تسريع معالجة البيانات المالية بشكل يفوق الطرق اليدوية التقليدية، كما تحد من الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي أو الترحيل الورقي. هذا الأمر يُكسب الإدارة مرونة أكبر في متابعة النشاط المالي بشكل يومي، ويمنح المراجعين والمديرين القدرة على اكتشاف المخاطر والانحرافات المالية بصورة أسرع وأكثر فعالية. وقد أشار دححول وزملاؤه إلى أن اعتماد المؤسسات على البرامج المحاسبية الجاهزة يسهم بشكل فعال في رفع جودة المراجعة الداخلية، وزيادة دقة المخرجات المالية، الأمر الذي يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات الصادرة عن المؤسسة ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة المخاطر⁽¹⁾.

⁸ (1) ستيفن 'مارك' ترجمة، كمال الدين سعيد 'دار المريخ للنشر جامعة الملك سعود الدولة المملكة العربية السعودية، 2002، ص21

و تبرز أهمية هذه البرامج في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسات. فالبرامج المحاسبية توفر بيانات دقيقة وموثوقة تتميز بالشفافية والموضوعية، مما يمكن الإدارة من بناء قرارات استراتيجية قائمة على أسس علمية. ويؤكد أحمد محمد نور أن هذه الأنظمة أصبحت أداة لا يمكن الاستغناء عنها في التخطيط المالي ورسم السياسات الاقتصادية للمؤسسات، إذ إنها توفر معلومات آنية تساعد متخذي القرار على وضع خطط دقيقة، وتوقع التحديات المالية المحتملة، والتعامل مع متغيرات السوق بمرونة وكفاءة عالية. كما أنها تدعم عملية إعداد الموازنات التقديرية والرقابة عليها، مما يجعلها وسيلة لتقليل الهدر وتحسين تخصيص الموارد. وقد أظهرت التجارب أن المؤسسات التي تعتمد على هذه البرامج تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المفاجئة مثل تقلبات أسعار الصرف أو تغير مستويات الطلب في الأسواق⁹⁽²⁾.

وتسهم البرامج المحاسبية في تعزيز الشفافية والحوكمة المالية داخل المؤسسة. فهي تقوم بتسجيل وتصنيف وتحليل العمليات المالية بدقة، إلى جانب إعداد التقارير المالية الختامية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحلية المعتمدة. هذا الالتزام بالمعايير يقلل من احتمالية وقوع أخطاء جوهرية أو حدوث تلاعب متعمد في البيانات المالية. وقد أوضح الخدّاش وصيام ونور في مؤلفهم أن هذه البرامج لا تقتصر على كونها أدوات تقنية، بل تشكل ركيزة أساسية لضمان دقة وموضوعية التقارير المالية، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين والجهات الرقابية في المؤسسة. كما أن هذه البرامج تعين المراجعين الخارجيين على أداء مهامهم بكفاءة، حيث توفر لهم قواعد بيانات متكاملة تسهل الوصول إلى المعلومات والتحقق منها، وهو ما يقلل من وقت وتكلفة عملية المراجعة

إلى جانب ما سبق، فإن البرامج المحاسبية الحديثة أصبحت تدعم التكامل مع أنظمة أخرى مثل أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) وأنظمة إدارة سلسلة الإمداد (SCM). هذا التكامل يتيح للإدارة الحصول على صورة شاملة ودقيقة عن الأداء المؤسسي في مختلف مجالاته، مما يعزز عملية التخطيط الاستراتيجي. فمثلاً، يمكن للمؤسسة عبر هذه البرامج متابعة حركة المخزون بشكل لحظي وربطه بالبيانات المالية والتكاليف، مما يدعم قرارات التسعير

والإنتاج(1)

تُعَدّ البرامج المحاسبية من الأدوات الأساسية التي تسهم بصورة فعّالة في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية داخل المنشآت، حيث تقوم هذه البرامج بمعالجة البيانات المالية الأولية وتحويلها إلى

⁹ (1) دحكول، زهير، الحاج، دور البرامج المحاسبية الجاهزة في الحد من مخاطر المراجعة، الاردن، جامعه الزرقاء، مجله جامعه الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية والاجتماعية، 2023، ص455

(2) د، احمد محمد نور، مبادي المحاسبية المالية، ط 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 215 .

معلومات محاسبية دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساعد الإدارة على التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وتمثل التطبيق العملي لنظم المعلومات المحاسبية إذ تعتمد عليها الإدارة في الحصول على معلومات مالية موثوقة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية على حد سواء وتوفر تقارير مالية متنوعة مثل تقارير الإيرادات والمصروفات، وتقارير التكاليف، وتقارير الربحية، التي تمكن الإدارة من متابعة سير العمل وتحليل الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط. كما تساعد هذه التقارير في تحديد نقاط القوة والضعف داخل المنشأة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة.¹⁰

وتتيح للإدارة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وهو ما يُعدّ عنصرًا جوهريًا في نجاح القرارات الإدارية، إذ إن تأخير المعلومات قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير ملائمة أو غير دقيقة. وأن توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يزيد من فاعلية القرار الإداري ويقلل من درجة عدم التأكد التي تواجه الإدارة في بيئة الأعمال الحديثة

وتحسن جودة القرارات الإدارية من خلال ما توفره من دقة وموضوعية في المعلومات المحاسبية، حيث تعتمد هذه البرامج على أسس وقواعد محاسبية محددة تقلل من الأخطاء البشرية. كما تساعد الإدارة على إجراء المقارنات المالية بين الفترات المختلفة، وتحليل الاتجاهات، والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وهو ما يدعم القرارات طويلة الأجل المتعلقة بالاستثمار والتوسع ولا تقتصر على كونها أداة لتسجيل البيانات المالية (1)

يرى الباحثين ان اهمية البرامج المحاسبية تنبع من الدور المحوري الذي يؤدي في تطوير العمل المحاسبي داخل المؤسسات ، اذ تسهم بصورة فعالة في رفع كفاءة الاداء من خلال تسريع انجاز العمليات المالية وتقليل الوقت والجهد المبذول في تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية . وان هذه البرامج تساعد في الحد من الاخطاء البشرية الناتجة عن العمل اليدوي ، الامر الذي يؤدي الى تحسين دقة المعلومات المالية وزياد موثوقيتها.¹¹

¹⁰ (1) حسام الدين مصطفى الخدّاش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر ابراهيم نور، اصول المحاسبه الماليه ر دار المسيره للنشر والتوزيع الجزء الاول، ط. 16، الاردن : 2006، ص.

¹¹ (1) سعد غالب ياسين، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 73

المبحث الثاني

اهداف وانواع البرامج المحاسبية

اولاً: أهداف البرامج المحاسبية :

1- توفير معلومات محاسبية دقيقة وملائمة

تهدف البرامج المحاسبية إلى توفير معلومات محاسبية تتسم بالدقة والملاءمة والموضوعية، حيث تعتمد هذه البرامج على قواعد معالجة إلكترونية تضمن تسجيل العمليات المالية بصورة صحيحة ومنظمة وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. وتسهم البرامج المحاسبية في تقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي، كما تعمل على تحديث البيانات المحاسبية بشكل مستمر، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمنشأة. وتعد هذه المعلومات أساساً مهماً لإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة والأطراف الخارجية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة، مما يعزز من موثوقية النظام المحاسبي ككل.¹

2- دعم القرارات الإدارية والتخطيط المالي

من الأهداف الرئيسة للبرامج المحاسبية دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، إذ تتيح هذه البرامج إمكانية إعداد تقارير تفصيلية عن التكاليف والإيرادات والنتائج المالية، إضافة إلى الموازنات التقديرية وتحليل الانحرافات. وتساعد هذه المعلومات الإدارة في التخطيط المالي السليم، وتقييم البدائل المختلفة، واختيار أفضلها بما يحقق أهداف المنشأة. كما تُمكن البرامج المحاسبية الإدارة من متابعة الأداء بشكل مستمر، مما يسهم في تحسين كفاءة القرارات الإدارية وزيادة قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية¹²

- توفير المعلومات الدقيقة والملائمة لمتخذي القرار.

تعمل البرامج المحاسبية على توفير بيانات مالية دقيقة وحديثة تخدم الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب. إذ تُعد المعلومات المحاسبية الأساس الذي يُبنى عليه القرار الإداري داخل أي مؤسسة، وكلما كانت هذه المعلومات موثوقة وشاملة، انعكس ذلك إيجاباً على جودة

1. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 87.

2. مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 94.

القرارات المتخذة. وتتيح هذه البرامج إمكانية الوصول إلى تقارير فورية ولحظية، مما يمنح الإدارة القدرة على الاستجابة السريعة لأي تغيرات اقتصادية أو مالية قد تطرأ بشكل مفاجئ. كما أن هذه البيانات تساعد صانعي القرار على إجراء المقارنات الدقيقة بين الأداء الفعلي والمستهدف، وهو ما يسهم في تحسين النتائج المالية والإدارية على المدى القصير والطويل.

. تحقيق الرقابة على الموارد والأصول

تسعى البرامج المحاسبية إلى تعزيز الرقابة الداخلية على أصول المؤسسة ومواردها المالية. فهي تعمل على تتبع العمليات المالية بدقة، واكتشاف أي محاولات تلاعب أو اختلاس في مرحلة مبكرة، مما يحمي المؤسسة من الخسائر المحتملة. كما أن هذه البرامج تتيح إعداد تقارير رقابية مستمرة تساعد الإدارة على مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة فور اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء محاسبية. هذه الخاصية تجعل البرامج المحاسبية أداة مهمة لضمان نزاهة العمليات المالية والحفاظ على الأصول بأعلى مستويات الأمان المالي.

. تبسيط وتوثيق الإجراءات المحاسبية

تساهم البرامج المحاسبية في تبسيط العمليات المالية المعقدة وتحويلها إلى إجراءات آلية يسهل تنفيذها بشكل سريع ودقيق. فهي تقلل الوقت والجهد المبذولين في إدخال البيانات ومعالجتها يدوياً، وتوفر دقة أعلى في الترحيل وإعداد القيود المحاسبية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه البرامج على حفظ سجلات موثقة ومنظمة لجميع العمليات المالية، مما يضمن سهولة الرجوع إليها عند الحاجة، سواء من قبل الإدارة أو المراجعين الخارجيين، وهو ما يعزز من مستوى الشفافية داخل المؤسسة (1) 13

4 - رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف

تهدف البرامج المحاسبية إلى رفع الكفاءة التشغيلية للأعمال المحاسبية من خلال تسريع إنجاز العمليات وتقليل الجهد والوقت المبذول في تسجيل البيانات ومعالجتها. كما تساعد هذه البرامج على خفض التكاليف المرتبطة بالأعمال المحاسبية التقليدية، مثل تكاليف الورق والتخزين والأخطاء الناتجة عن العمل اليدوي. ويؤدي ذلك إلى تحسين إنتاجية العاملين في المجال المحاسبي، وإتاحة الفرصة لهم للتركيز على الجوانب التحليلية والاستشارية بدلاً من الأعمال الروتينية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للمنشأة(1)

يرى الباحثون، أن أهداف هذه البرامج تتجاوز مجرد تسجيل العمليات المالية، لتصبح أداة استراتيجية تساعد في دعم اتخاذ القرارات الإدارية وتحسين الرقابة الداخلية وضمان دقة المعلومات المالية.

¹³ (1) السيد عطا الله السيد . نظم المعلومات المحاسبية. ط. 1: دار الفكر العربي، القاهرة ، 2006، ص. 45.

كما أن هذه البرامج تساهم في توحيد أساليب تسجيل المعاملات والمساعدة في إعداد القوائم المالية والتقارير الدورية بطريقة تقلل الجهد والوقت المبذول، وتتيح للكوادر المحاسبية التركيز على التحليل المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية بدلاً من الأعمال الروتينية.¹⁴

ثانياً أنواع البرامج المحاسبية

1- البرامج المحاسبية العامة

تُعد البرامج المحاسبية العامة من أكثر أنواع البرامج المحاسبية استخداماً داخل المنشآت، إذ تُعنى بتسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية المختلفة بهدف إعداد القوائم المالية الأساسية، مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية. وتركز هذه البرامج على الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بما يضمن إنتاج معلومات مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها من قبل الإدارة والأطراف الخارجية. كما تساعد البرامج المحاسبية المالية في توحيد أساليب التسجيل المحاسبي، وتقليل الأخطاء، وتسهيل عملية إعداد التقارير الدورية، الأمر الذي يساهم في تحسين شفافية الأداء المالي للمنشأة وتعزيز قدرتها على الوفاء بالمتطلبات القانونية والرقابية.⁽¹⁾

2- البرامج المحاسبية الإدارية

تهدف البرامج المحاسبية الإدارية إلى توفير المعلومات اللازمة لدعم الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، حيث تركز على تحليل التكاليف والإيرادات وتقديم تقارير تفصيلية تساعد الإدارة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية. وتتميز هذه البرامج بمرونتها العالية، إذ يمكن تصميم التقارير بما يتناسب مع احتياجات الإدارة المختلفة، مثل تقارير الموازنات التقديرية وتحليل الانحرافات وتقييم الكفاءة التشغيلية. وتساهم البرامج المحاسبية الإدارية في تحسين استخدام الموارد المتاحة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنشأة، من خلال توفير معلومات تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة تحقق أهداف المنشأة الاستراتيجية.⁽²⁾

3- البرامج المحاسبية الضريبية

تُستخدم البرامج المحاسبية الضريبية في حساب الضرائب المستحقة على المنشأة وفقاً للتشريعات والقوانين الضريبية المعمول بها، حيث تعمل على تجميع البيانات المالية ذات الصلة وتحليلها بما يضمن احتساب الضريبة بدقة وعدالة. وتساعد هذه البرامج في إعداد الإقرارات الضريبية

¹⁴ 1. صفاء محمود السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 128.

وتقديمها في المواعيد المحددة، مما يقلل من احتمالات الوقوع في الأخطاء أو المخالفات القانونية. كما تسهم البرامج المحاسبية الضريبية في متابعة التغيرات في القوانين الضريبية وتطبيقها بشكل آلي، الأمر الذي يخفف العبء عن المحاسبين ويزيد من كفاءة الالتزام الضريبي داخل المنشآت.⁽¹⁾

4- البرامج المحاسبية المتكاملة

تعد البرامج المحاسبية المتكاملة من الأنواع الحديثة للبرامج المحاسبية، حيث تجمع بين مختلف الوظائف المحاسبية في نظام واحد مترابط، مثل المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، والمخازن، والأجور، والمبيعات، والمشتريات. ويتميز هذا النوع بقدرته على ربط البيانات بين الأقسام المختلفة داخل المنشأة، مما يؤدي إلى توفير معلومات شاملة ودقيقة في الوقت المناسب. وتسهم البرامج المحاسبية المتكاملة في تحسين التنسيق بين الإدارات، وتقليل الازدواجية في إدخال البيانات، ورفع كفاءة الأداء العام، إضافة إلى دعم الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على رؤية متكاملة للوضع المالي والتشغيلي للمنشأة.⁽²⁾

يرى الباحثين أن تنوع أنواع هذه البرامج يعكس تنوع احتياجات المنشآت، حيث إن لكل نوع وظيفة محددة تسعى لتحقيق أهداف مختلفة. فهناك البرامج المالية التي تركز على تسجيل المعاملات المالية وإعداد القوائم المالية بدقة وشفافية، وهناك البرامج الإدارية التي تتيح للإدارة تحليل التكاليف والإيرادات وإعداد تقارير تفصيلية لدعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي. كما نرى أن البرامج الضريبية تساعد على الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية، وتقليل المخاطر القانونية، وتسهيل إعداد الإقرارات الضريبية، بينما البرامج المتكاملة تجمع بين جميع الوظائف المحاسبية والإدارية في نظام واحد مترابط، مما يوفر رؤية شاملة لأداء المنشأة المالي والتشغيلي ويعزز التنسيق بين الأقسام المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية المراجعة

تمهيد

ظهرت المراجعة بوصفها نشاطاً مهنيًا منظمًا منذ ما يقارب ثلاثين عامًا، وقد ارتبط ظهورها بالتطور الذي شهدته المحاسبة نتيجة اتساع حجم المشروعات وتزايد المعاملات المالية وتعقد العمليات الاقتصادية. وقد لاقت المراجعة منذ نشأتها اهتمامًا كبيرًا وقبولًا واسعًا، لا سيما في الدول المتقدمة، لما لها من دور محوري في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية وتحقيق الرقابة الفعالة على أنشطة المنشآت الاقتصادية. وفي بداياتها الأولى، اقتصرَت المراجعة على المراجعة المحاسبية التقليدية التي كان هدفها الأساسي التأكد من صحة القيود والسجلات المحاسبية، والتحقق من سلامة الأصول، والكشف عن الأخطاء الحسابية التي قد تقع أثناء التسجيل أو الترحيل.

ومع مرور الوقت وتطور بيئة الأعمال، لم يعد هذا الدور المحدود للمراجعة كافيًا لمواجهة التحديات المتزايدة التي فرضها التوسع في حجم المنشآت وتنوع أنشطتها، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق المراجعة ليشمل تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر، وفحص كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية. وأصبحت المراجعة تعتمد بشكل متزايد على التخطيط المسبق لأنشطتها، بحيث يتم توجيه جهود المراجعين نحو المجالات ذات الخطورة العالية، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أعلى درجات الكفاءة في الأداء.

وتكمن أهمية المراجعة في كونها أداة أساسية لدعم الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، حيث تساعد على توفير معلومات موثوقة ودقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية السليمة. كما تلعب دورًا مهمًا في الحد من حالات الغش والاختلاس، والكشف عن الانحرافات والأخطاء قبل تفاقم آثارها، وذلك من خلال فحص العمليات والأنشطة المختلفة والتحقق من مدى التزامها بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

ولا يمكن لأي منشأة اقتصادية أن تحقق نتائج فعالة ومستدامة دون الاعتماد على نظام رقابي متكامل وقوي، وتُعد المراجعة أحد أهم مكونات هذا النظام، إذ تساهم في تعزيز الانضباط المالي والإداري، وتحسين مستوى الأداء العام للمنشأة. كما تساعد على التأكد من كفاءة استخدام الموارد، وحماية الأصول، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المهنية المعمول بها.

ورغم أن المراجعة نشأت في بدايتها كنظام معرفي فرعي تابع للمحاسبة، إلا أن تطورها المستمر جعلها تتحول تدريجيًا إلى نظام معرفة مستقل بذاته، له مفاهيمه ومبادئه وأساليبه الخاصة. وقد شهدت المراجعة عبر مراحل تطورها المختلفة توسعًا في مجالاتها وأهدافها، دون أن تفقد هويتها أو استقلالها، بل على العكس، فقد استفادت من العلوم الأخرى مثل الإدارة، والاقتصاد، ونظم المعلومات، وأصبحت هذه العلوم تشكل جزءًا لا يتجزأ من الإطار الفكري والمهني للمراجعة.

كما تأثرت المراجعة، شأنها شأن غيرها من العلوم والمهن، بالتطور العلمي والتكنولوجي الذي شمل مختلف مناحي الحياة العملية والعلمية، حيث أدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتقنيات الحديثة إلى تطوير أساليب المراجعة وتحسين كفاءتها وفعاليتها. وأسهم هذا التطور في تعزيز أهمية المراجعة، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى معلومات دقيقة وموثوقة في بيئة تتسم بسرعة التغير وشدة المنافسة.

وتتصف المراجعة بالحياد والاستقلالية، وهو ما يمنحها مصداقية عالية لدى مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها. ويقتصر دور المراجع في هذا الإطار على

إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، ومدى تعبيرها عن المركز المالي ونتائج الأعمال بصورة سليمة، وفقاً للمعايير المحاسبية والمهنية المتعارف عليها. ومن ثم، تُعد المراجعة ركيزة أساسية من ركائز الثقة في المعلومات المالية، وأداة فعالة لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي للمنشآت.¹⁵

تُعد المراجعة من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها المهنة المحاسبية الحديثة، إذ تمثل نشاطاً مهنيًا منظمًا يهدف إلى فحص وتقييم المعلومات المالية والإدارية للمنشأة بصورة موضوعية ومستقلة. وقد نشأ مفهوم المراجعة استجابةً للحاجة المتزايدة إلى التحقق من صحة البيانات المالية، خاصة مع توسع حجم المنشآت وتعدد معاملاتها وتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية. ويُقصد بالمراجعة أنها عملية منهجية تعتمد على أسس علمية ومهنية تهدف إلى التأكد من عدالة وصدق عرض القوائم المالية، ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية والسياسات الداخلية المعتمدة، مع إبداء رأي فني محايد يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات.

وأنها ليست مجرد فحص شكلي للقيود والسجلات المحاسبية، بل هي عملية تحليل وتقييم شاملة، تبدأ بتخطيط أعمال المراجعة، ثم تنفيذ إجراءات الفحص المناسبة، وتنتهي بإعداد تقرير يعكس نتائج هذا الفحص. ويقوم المراجع خلال هذه العملية بجمع أدلة إثبات كافية وملائمة باستخدام وسائل وأساليب تدقيقية متعددة، مثل الفحص المستندي، والملاحظات الميدانية، والاستفسارات، والتحليل المقارن، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط المنشأة وحجم عملياتها ومستوى المخاطر التي تواجهها. وتُعد هذه الأدلة الأساس الذي يُبنى عليه الرأي المهني للمراجع، مما يجعل دقتها وموضوعيتها أمرًا بالغ الأهمية.

ويُعد الاستقلال أحد الركائز الجوهرية التي يقوم عليها مفهوم المراجعة، حيث يجب أن يتمتع المراجع باستقلال تام عن إدارة المنشأة محل المراجعة، سواء من الناحية التنظيمية أو الفكرية. فالاستقلال يضمن أن يكون حكم المراجع نابعًا من تقييم مهني موضوعي بعيدًا عن أي تأثيرات أو ضغوط قد تمارسها الإدارة أو الأطراف ذات المصالح الخاصة. كما يرتبط الاستقلال ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الحياد، إذ يتعين على المراجع أن يلتزم بالموضوعية التامة عند فحص البيانات المالية وإبداء الرأي بشأنها، دون تحيز أو تفضيل لأي طرف. ويُسهم ذلك في تعزيز الثقة في تقارير المراجعة لدى مستخدمي القوائم المالية. ويتجاوز مفهوم المراجعة دورها التقليدي المتمثل في التحقق من صحة الأرقام الحسابية، ليشمل تقييم السياسات والإجراءات المالية والإدارية المتبعة داخل المنشأة. وتشمل هذه العملية فحص مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية، والقوانين واللوائح المنظمة للنشاط، وكذلك تقييم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في حماية أصول المنشأة وضمان سلامة السجلات المحاسبية. ويعكس هذا التوسع في مفهوم المراجعة التحول من التركيز على الماضي فقط، إلى الاهتمام بالحاضر والمستقبل، من خلال تقييم المخاطر المحتملة واقتراح سبل الحد منها.

كما يُنظر إلى المراجعة في الفكر المحاسبي الحديث على أنها أداة رقابية واستشارية في آن واحد، حيث لا يقتصر دور المراجع على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، بل يمتد ليشمل تقديم توصيات

¹⁵ السيد أحمد السقا، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، الطبعة الثانية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2010، ص 22-15. أو أولاً: مفهوم المراجعة

تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز كفاءة العمليات. ويساعد هذا الدور الاستشاري الإدارة في تطوير نظم العمل، وتحسين إجراءات الرقابة، ومعالجة أوجه القصور التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة. وبذلك، تسهم المراجعة في دعم الإدارة في اتخاذ قرارات تصحيحية مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة.

ويُسهم مفهوم المراجعة كذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المنشأة، إذ تُعد المراجعة وسيلة فعالة للتأكد من أن الموارد المالية تُستخدم بطريقة سليمة وتحقق الأهداف المخططة لها. كما تساعد على الحد من ممارسات الغش والاحتيال وسوء الإدارة، من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات والمخالفات، وتقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية في منع حدوثها. ويُعد هذا الدور الوقائي للمراجعة من أهم جوانبها، خاصة في ظل تزايد المخاطر المالية والإدارية التي تواجه المنشآت في بيئة الأعمال الحديثة. وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع، شهد مفهوم المراجعة تطوراً ملحوظاً، حيث أصبح يعتمد بشكل متزايد على استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتقنيات الحديثة في فحص وتحليل البيانات. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق المراجعة وزيادة كفاءتها، من خلال استخدام أساليب تحليل متقدمة تُمكن المراجع من اكتشاف الأنماط غير الطبيعية والمخاطر المحتملة بصورة أدق وأسرع. ويعكس هذا التطور قدرة مفهوم المراجعة على التكيف مع المتغيرات البيئية والتكنولوجية المختلفة.

و دورها في تعزيز الثقة في المعلومات المالية، حيث يعتمد مستخدمو القوائم المالية، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية، على تقارير المراجعة عند اتخاذ قراراتهم. فوجود مراجعة مستقلة وفعالة يقلل من فجوة الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يدعم كفاءة الأسواق المالية ويعزز الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم، تُعد المراجعة حلقة وصل أساسية بين المنشأة ومحيطها الخارجي.

كما يُسهم في تحسين سمعة المنشأة وتعزيز مكانتها التنافسية في السوق، إذ يُنظر إلى الالتزام بالمراجعة كدليل على الشفافية والنزاهة المالية. وتساعد هذه السمعة الإيجابية في جذب الاستثمارات، وتسهيل الحصول على التمويل، وبناء علاقات ثقة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة. ويؤكد ذلك أن المراجعة ليست مجرد التزام قانوني، بل أداة استراتيجية تسهم في تحقيق الاستدامة والنجاح على المدى الطويل. ومفهوم المراجعة قد تطور ليصبح إطاراً متكاملًا يجمع بين الفحص والتحليل والتقييم والتوجيه، ويهدف إلى ضمان سلامة المعلومات المالية والإدارية، وتحقيق العدالة في عرض القوائم المالية، ودعم اتخاذ القرارات الرشيدة. ويُعد هذا المفهوم حجر الأساس الذي تُبنى عليه بقية وظائف المراجعة وأهدافها، سواء كانت مراجعة داخلية أو خارجية، مما يبرز أهميتها كأحد الركائز الأساسية في النظم المحاسبية والإدارية الحديثة.

وتُعد المراجعة أداة فعالة وأساسية لضمان النزاهة والشفافية في جميع التعاملات المالية والمحاسبية داخل المنشأة، حيث تقوم على تقديم تقييم شامل ودقيق للبيانات المالية والإدارية بالاعتماد على أدلة موضوعية يتم جمعها وتحليلها وفق أسس ومعايير مهنية معتمدة. ولا يقتصر هذا التقييم على مجرد فحص الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، بل يمتد ليشمل فحص السياسات والإجراءات المتبعة، ومدى التزام الإدارة بالمبادئ المحاسبية والمعايير المهنية، بما يضمن تقديم صورة واقعية

وصادقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال. ويُعد هذا الدور جوهرياً في الحد من الممارسات غير السليمة التي قد تؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المالية.

وتسهم المراجعة في الكشف عن أي محاولات للتلاعب أو الاحتيال أو إخفاء المعلومات الجوهرية التي قد تؤثر على القرارات الاقتصادية، سواء كانت هذه المحاولات ناتجة عن أخطاء غير مقصودة أو ممارسات متعمدة. ومن خلال فحص العمليات المالية وتحليل البيانات ومقارنتها بالمعايير والتوقعات، يتمكن المراجع من تحديد أوجه القصور والانحرافات، والإشارة إلى نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية. ويؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة المنشأة على تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب، وتقليل الخسائر المحتملة، وحماية أصولها من سوء الاستخدام أو الاختلاس.

كما يعزز تطبيق مفهوم المراجعة مبدأ الشفافية داخل بيئة الأعمال، حيث يضمن الإفصاح¹⁶ الكامل والعاقل عن المعلومات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية ثقة المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح الآخرين في القوائم المالية والتقارير الصادرة عن المنشأة. وتكتسب هذه الثقة أهمية خاصة في الأسواق المالية الحديثة التي تتطلب مستوى عالياً من الإفصاح والحوكمة، إذ يعتمد المستثمرون في قراراتهم على مدى مصداقية المعلومات المتاحة. وبالتالي، فإن وجود مراجعة فعّالة ومستقلة يساهم في تحسين صورة المنشأة أمام الأطراف الخارجية ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات والحصول على التمويل¹

ولا يقتصر أثر المراجعة على الأطراف الخارجية فقط، بل يمتد ليشمل بيئة العمل الداخلية للمنشأة، حيث يساهم في ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة والانضباط المالي. فإدراك العاملين بوجود مراجعة منتظمة وفعّالة يدفعهم إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، والحد من السلوكيات غير المهنية، مما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء العام للمنشأة. كما تساعد المراجعة الإدارة العليا في تقييم كفاءة الإدارات المختلفة، وتحسين أساليب الرقابة، وتعزيز جودة التقارير المالية والإدارية. ويُعد هذا الدور من الركائز الأساسية للمراجعة الحديثة في دعم استدامة الأداء المالي والإداري للمنشأة.

ومع تطور الفكر المحاسبي وتزايد احتياجات مستخدمي المعلومات، توسع مفهوم المراجعة ليشمل ما يُعرف بخدمات الضمان (Assurance Services)، وهي مجموعة من الخدمات المهنية التي يقدمها المراجع بهدف توفير درجة معقولة من الاطمئنان والارتياح لمستخدمي المعلومات حول موثوقية البيانات المقدمة من المنشأة. ولا تقتصر هذه المعلومات على البيانات المالية فقط، بل تشمل أيضاً المعلومات غير المالية مثل تقارير الاستدامة، والامتثال للأنظمة والقوانين، وكفاءة العمليات التشغيلية. ويعكس هذا التوسع التحول في دور المراجع من مجرد فاحص للبيانات إلى مقدم لخدمات ذات قيمة مضافة.

وتشمل خدمات الضمان مراجعة القوائم المالية، والتحقق من مدى الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية، وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، إضافة إلى تقديم تقارير حول كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية. وتساعد هذه الخدمات الإدارة وأصحاب المصالح في الاعتماد على معلومات دقيقة

1 محمد توفيق عبدالعزيز، أساسيات المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثالثة، بيروت، جمهورية لبنان، دار الفكر العربي، 2016، ص 33.

وموثوقة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما تسهم في تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالمعلومات المتاحة. ويبرز هذا الدور أهمية المراجع كشريك مهني يسهم في تحسين جودة المعلومات وتعزيز الثقة فيها.

كما يسهم مفهوم خدمات الضمان في تعزيز قيمة المراجعة كمهنة، من خلال تقديم تقييم موضوعي وتحليل معمق للبيانات والممارسات داخل المنشأة، مما يساعد على تحديد فرص التحسين ومعالجة أوجه القصور. وتدعم هذه الخدمات تطوير الأداء التنظيمي والمالي، وتساعد المنشآت على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة. وبذلك، لم تعد المراجعة مجرد التزام قانوني، بل أصبحت أداة استراتيجية تسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية وتعزيز القدرة التنافسية للمنشأة.

ويُعد دمج دور التدقيق التقليدي مع تقديم خدمات الضمان من أبرز التوجهات الحديثة في مجال المراجعة، حيث يجمع هذا التوجه بين وظيفة التحقق من صحة المعلومات ووظيفة تقديم القيمة المضافة. ويسهم هذا الدمج في تعزيز المصداقية والشفافية، وتقليل المخاطر المالية والإدارية، ودعم مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل المنشآت. كما يعكس هذا المفهوم التطور المستمر في دور المراجع لمواكبة احتياجات بيئة الأعمال الحديثة، ويؤكد مكانة المراجعة كأداة أساسية لتحقيق الثقة والاستقرار في النظم المالية والإدارية.¹⁷

ويرى الباحثين أن المراجعة تُعد من الركائز الأساسية للنظم المحاسبية والإدارية الحديثة، لما تؤديه من دور محوري في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية وضمان عدالة وصدق عرض القوائم المالية. وانطلاقاً مما سبق عرضه، نؤكد أن المراجعة لم تعد مجرد فحص تقليدي للقيود والسجلات المحاسبية أو التحقق من صحة العمليات الحسابية، بل أصبحت عملية منهجية شاملة تقوم على التخطيط، وجمع أدلة إثبات كافية وملائمة، وتحليل وتقييم البيانات المالية والإدارية وفقاً لمعايير مهنية معتمدة. كما نرى أن استقلال المراجع وحياده يمثلان الأساس الذي تقوم عليه مصداقية تقارير المراجعة، حيث يسهم ذلك في تقليل فجوة الثقة بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية. ونعتقد كذلك أن التطور التكنولوجي واستخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة قد أسهما في توسيع نطاق المراجعة وزيادة كفاءتها، بحيث أصبحت تشمل تقييم نظم الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر، وتقديم خدمات الضمان التي تضيف قيمة حقيقية للمنشأة. وبناءً على ذلك، نؤكد أن المراجعة تمثل أداة رقابية واستشارية في آن واحد، تسهم في دعم اتخاذ القرارات الرشيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق الاستدامة المالية والإدارية للمنشآت في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

¹⁷ Samir M. Eljelly, Auditing: Theory and Practice . ط، 2015، Oxford Publishing, London, UK، ص 45.

المبحث الثاني

أهداف وأنواع المراجعة

أهداف المراجعة

يُعد التأكد من دقة القوائم المالية من أهم وأبرز أهداف المراجعة، إذ يمثل هذا الهدف الأساس الذي تُبنى عليه مصداقية المعلومات المالية التي تعتمد عليها مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، سواء كانت أطرافاً داخلية كالإدارة والعاملين، أو أطرافاً خارجية مثل المستثمرين والمقرضين

والجهات الرقابية والضريبية. وتتبع أهمية هذا الهدف من كون القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسة التي تعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم فإن أي قصور أو تحريف في هذه القوائم قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة لها آثار سلبية على المنشأة والاقتصاد ككل.

ويقوم المراجع في سبيل تحقيق هذا الهدف بإجراء فحص شامل ومنهجي لكافة السجلات المحاسبية، بما في ذلك الدفاتر اليومية والأستاذ العام والمستندات المؤيدة والقيود المحاسبية، وذلك للتأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تسجيلها بصورة صحيحة وكاملة ووفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة. كما يشمل هذا الفحص التحقق من أن العمليات قد أُدرجت في الفترات المحاسبية المناسبة، وأنها عُولجت محاسبياً بأسلوب سليم يعكس جوهرها الاقتصادي وليس شكلها القانوني فقط.

ويمتد دور المراجع ليشمل تحليل بنود القوائم المالية المختلفة، مثل الإيرادات والمصروفات، والأصول المتداولة وغير المتداولة، والخصوم قصيرة وطويلة الأجل، وحقوق الملكية، وذلك بهدف التأكد من سلامة القياس المحاسبي والتقييم العادل لهذه البنود. ويولي المراجع اهتماماً خاصاً ببنود القوائم المالية التي تنسم بالحساسية أو تعتمد على التقدير الشخصي، مثل تقييم المخزون، واستهلاك الأصول الثابتة، وتكوين المخصصات والاحتياطات، لما لهذه البنود من تأثير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة.

ومن خلال تطبيق إجراءات المراجعة المناسبة، مثل الفحص والتحليل والمقارنة والمطابقة، يتمكن المراجع من الكشف عن الأخطاء المحاسبية، سواء كانت أخطاء غير مقصودة ناتجة عن الإهمال أو نقص الخبرة، أو أخطاء مقصودة تهدف إلى التلاعب في النتائج المالية. كما تساعد المراجعة على الحد من فرص الغش والاحتيال المالي، وذلك من خلال تعزيز الرقابة على العمليات المالية، وإشعار العاملين بوجود فحص مستقل ومحايِد للقوائم المالية.

وتُعد عملية التحقق من دقة القوائم المالية عنصراً جوهرياً في تعزيز الثقة بين المنشأة ومستخدمي القوائم المالية، حيث يعتمد المستثمرون على هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويستند المقرضون إليها عند منح الائتمان، كما تعتمد عليها الجهات الحكومية في تحديد الالتزامات الضريبية والرقابية. وبالتالي فإن المراجعة تسهم في تحقيق الشفافية والمصادقية في التقارير المالية، وتساعد على استقرار الأسواق المالية، وتعزز الثقة في بيئة الأعمال بشكل عام.

وعلاوة على ذلك، فإن فحص القوائم المالية بدقة يسهم في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية داخل المنشأة، من خلال الكشف عن أوجه القصور في أساليب التسجيل والمعالجة المحاسبية، وتقديم ملاحظات وتوصيات تساعد الإدارة على تطوير النظام المحاسبي وتحسين كفاءة إعداد التقارير المالية. كما يحد هذا الفحص من المخاطر المرتبطة بالأخطاء البشرية والانحرافات في القيود المحاسبية، الأمر الذي يعزز النزاهة المالية ويقوي سمعة المنشأة ومكانتها التنافسية في السوق، ويساعدها على الاستمرار والنمو في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير والمنافسة.¹

ولا يقتصر هدف المراجعة على التحقق من دقة القوائم المالية فحسب، بل يمتد ليشمل تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المنشأة، والذي يُعد من الركائز الأساسية

في حماية أصول المنشأة وضمان سلامة الإجراءات المالية والإدارية. ويُقصد بنظام الرقابة الداخلية مجموعة السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ومنع الأخطاء والتلاعب، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

ويقوم المراجع في هذا الإطار بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية، وتحليل مكوناته المختلفة، مثل بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونظم المعلومات والاتصال، وإجراءات المتابعة والتقييم. كما يعمل على اختبار فعالية هذه الضوابط من خلال فحص مدى الالتزام بها من قبل العاملين، والتأكد من وجود فصل مناسب بين الواجبات والمسؤوليات، بما يقلل من فرص التلاعب أو إساءة استخدام السلطة.

ويهدف تقييم الرقابة الداخلية إلى تحديد نقاط القوة التي يمكن الاعتماد عليها، ونقاط الضعف التي قد تمثل مصدر خطر على سلامة العمليات المالية. وفي حال اكتشاف أية ثغرات أو قصور في النظام الرقابي، يقوم المراجع بإعداد تقارير تتضمن ملاحظاته وتوصياته المهنية، التي تساعد الإدارة على تحسين الرقابة وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترشيد استخدام الموارد المالية والمادية المتاحة.

كما يساعد هذا الهدف الإدارة العليا على اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب، ويعزز من الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة والممارسات المهنية السليمة، ويحد من احتمالات سوء الإدارة أو فقدان الأصول. ويُعد وجود نظام رقابة داخلية فعال مؤشراً على حسن إدارة المنشأة وقدرتها على مواجهة المخاطر المالية والتشغيلية المختلفة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أدائها العام واستقرارها المالي على المدى الطويل.¹⁸

يهدف هذا الهدف إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات في السجلات المالية، سواء كانت ناتجة عن سوء تقدير أو إهمال غير مقصود، أو نتيجة تلاعب متعمد يهدف إلى تشويه النتائج المالية أو إخفاء المركز المالي الحقيقي للمنشأة، ويُعد هذا الهدف من أهم عناصر ضمان النزاهة والشفافية المالية. وتكمن أهمية هذا الهدف في كونه يساهم في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة نتيجة الاعتماد على بيانات مالية غير دقيقة، كما يساعد على تعزيز الانضباط المحاسبي داخل الوحدات المختلفة.

ويشمل تحقيق هذا الهدف قيام المراجع بإجراء اختبارات تفصيلية وتحليلية على كافة البيانات المالية الحيوية، مثل الإيرادات والمصروفات والمخزون والأصول الثابتة والالتزامات المختلفة، مع مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير المهنية والتوقعات المتوقعة، وتحليل الانحرافات بين القيم المسجلة والقيم المفترضة أو المخططة. كما يستخدم المراجع في ذلك أساليب متعددة، مثل التحليل النسبي والمقارنات الزمنية، بهدف الكشف عن أي تغيرات غير طبيعية أو مؤشرات قد تدل على وجود أخطاء أو ممارسات غير سليمة.

¹⁸ حسين علي أحمد، مبادئ المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 94.

محمد توفيق عبدالعزيز، أساسيات المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، بيروت، جمهورية لبنان، 2016،

ويقوم المراجع كذلك بتحديد أي اختلافات جوهرية أو مؤشرات على التلاعب المالي، سواء كانت مرتبطة بتضخيم الإيرادات، أو التقليل من المصروفات، أو سوء تقييم الأصول والالتزامات، ثم يعمل على إبلاغ الإدارة بهذه الملاحظات بصورة مهنية ومنظمة، بما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. ويساعد هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء قبل تفاقمها، ويمنع استمرار الانحرافات التي قد تؤثر سلباً على نتائج الأعمال في الفترات اللاحقة.

كما يسهم الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات في تقليل المخاطر المالية التي قد تواجه المنشأة، وحماية أصولها من الضياع أو الاستغلال غير المشروع، وتعزيز موثوقية البيانات المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية. ومن خلال هذه العملية، تزداد فعالية نظم المعلومات المحاسبية والإدارية في دعم الإدارة وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، كما يصبح بالإمكان اتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تقليل احتمالات حدوث الاحتيال المالي أو الانحرافات الجوهرية، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الرقابة الداخلية وتحسين الكفاءة التشغيلية بشكل مستمر، ويعزز الاستقرار المالي للمنشأة على المدى الطويل.¹⁹

وتسعى المراجعة كذلك إلى تعزيز الثقة لدى الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والمقرضين والجهات التنظيمية والرقابية، من خلال إصدار رأي مهني مستقل وموضوعي حول مدى عدالة ومطابقة البيانات المالية للمعايير المهنية والقانونية المعتمدة. ويُعد هذا الهدف محورياً في بيئة الأعمال الحديثة، حيث يعتمد مستخدمو القوائم المالية بدرجة كبيرة على تقرير المراجع في تقييم الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

ويؤثر مستوى الثقة في المعلومات المالية بشكل مباشر على قدرة المنشأة على جذب الاستثمارات والحصول على التمويل من المؤسسات المالية، كما يساهم في دعم علاقاتها مع الشركاء التجاريين وتعزيز فرص التوسع والنمو. ويقوم المراجع خلال هذه العملية بتقييم جميع البيانات المالية والتحقق من دقتها وشفافيتها، والتأكد من أنها تعكس الأداء الحقيقي للمنشأة دون تحيز أو تضليل، وبما يضمن التزامها بمبادئ الإفصاح والمصادقية.

ويُعزز تحقيق هذا الهدف من سمعة المنشأة في السوق ويزيد من مصداقيتها أمام المستثمرين وأصحاب المصالح، كما يحد من الشكوك المتعلقة بصحة بياناتها المالية، ويقلل من احتمالات النزاعات القانونية أو فقدان الثقة. ويضمن وجود رأي مراجعة مستقل أن القرارات الاستراتيجية المستندة إلى البيانات المالية المتاحة تكون أكثر سلامة وفعالية، سواء كانت قرارات توسع، أو اندماج، أو استثمار طويل الأجل.

كما أن الثقة المعززة من خلال المراجعة تساهم في تحسين بيئة الأعمال بوجه عام، من خلال توفير حماية أكبر للأطراف الخارجية، وتقليل المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بعدم دقة المعلومات، وضمان توافق القرارات المالية مع الأهداف طويلة الأجل للمنشأة، الأمر الذي يدعم استدامتها وقدرتها على المنافسة في الأسواق المختلفة.¹⁹²

¹⁹ سامي محمود مصطفى، المدخل إلى المراجعة المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الجامعات للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص 141-123.

ويرى الباحثين أن أهداف المراجعة تمثل حجر الأساس في تحقيق الثقة والشفافية في التقارير المالية، ولا تقتصر أهميتها على التحقق الشكلي من صحة الأرقام، بل تمتد لتشمل ضمان عدالة القوائم المالية وقدرتها على التعبير الصادق عن المركز المالي الحقيقي ونتائج أعمال المنشأة. فالمراجعة، من وجهة نظرنا، تُعد أداة فاعلة للرقابة والكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات، سواء كانت ناتجة عن الإهمال أو سوء التقدير أو التلاعب المتعمد، الأمر الذي يسهم في حماية أصول المنشأة والحد من المخاطر المالية التي قد تواجهها. كما نعتقد أن الدور الذي تقوم به المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية يُعد من أهم أدوارها الحديثة، لما له من أثر مباشر في تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي، وتعزيز الانضباط المحاسبي داخل المنشأة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ونرى كذلك أن المراجعة تسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة لدى الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية، من خلال توفير رأي مهني مستقل وموضوعي يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية السليمة. وانطلاقاً من ذلك، نؤكد أن المراجعة لم تعد مجرد إجراء تقليدي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء، بل أصبحت وظيفة حيوية تدعم استمرارية المنشآت، وتعزز الحوكمة الرشيدة، وتسهم في تحسين بيئة الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل. أنواع المراجعة

النوع الأول: المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي عملية تقييم مستمرة يقوم بها فريق مستقل داخل المنشأة، وتهدف إلى فحص وتحليل العمليات المالية والإدارية لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية، وتحسين كفاءة الأداء، وكشف نقاط الضعف أو الانحرافات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشاكل كبيرة. تتضمن هذه المراجعة فحص المستندات والسجلات، متابعة العمليات اليومية، وتحليل الأداء المالي والإداري، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.

وتعتبر المراجعة الداخلية أداة فعالة لمراقبة الموارد المالية والبشرية على حد سواء، إذ تعمل على تحديد نقاط الخلل في العمليات وتقديم توصيات عملية للإدارة بهدف تحسين الأداء وتقليل المخاطر. على سبيل المثال، قد تكشف المراجعة الداخلية عن تأخر صرف المدفوعات أو سوء تقدير المخزون، مما يتيح للإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية قبل حدوث خسائر مالية كبيرة. كما تساعد المراجعة الداخلية على تعزيز ثقافة الرقابة الذاتية بين الموظفين، من خلال توعية كل قسم بأهمية الالتزام بالسياسات والإجراءات، وبالتالي الحد من الممارسات غير السليمة أو غير القانونية.

كما تلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في تعزيز مصداقية البيانات المالية والإدارية المنشورة داخل المنشأة، مما يسهم في رفع ثقة الإدارة وأصحاب المصالح الداخلية في قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود وحدة مراجعة داخلية قوية يزيد من قدرة المنشأة على التعامل مع المراجعات الخارجية بشكل أفضل، حيث تكون العمليات والإجراءات الداخلية مضبوطة وواضحة.¹

النوع الثاني: المراجعة الخارجية

تتم المراجعة الخارجية بواسطة مدقق مستقل عن المنشأة، بهدف إصدار رأي موضوعي حول مدى مطابقة البيانات المالية للمعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين المحلية والدولية. وتهدف هذه المراجعة إلى تحقيق الشفافية والمصادقية في التقارير المالية التي تعتمد عليها الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والمقرضين والجهات التنظيمية والهيئات الضريبية.

تشمل المراجعة الخارجية فحص المستندات والسجلات المالية والتحقق من فعالية الإجراءات الداخلية المتبعة، مع تقديم تقرير مفصل يوضح استنتاجات المراجع والتوصيات المحتملة. ويُعد هذا النوع من المراجعة ضرورياً لضمان حماية حقوق المساهمين والحد من المخاطر المالية المرتبطة بالأخطاء أو التلاعب في الحسابات، حيث يوفر للمستثمرين ثقة بأن القوائم المالية تعكس الواقع المالي للمنشأة بدقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المراجعة الخارجية تساعد في تعزيز صورة المنشأة في السوق، إذ تعكس التزامها بالممارسات المهنية الجيدة والمعايير القانونية المعتمدة. كما يمكن أن تكون نتائج المراجعة الخارجية أداة للإدارة لتقييم الأداء العام للمنشأة واكتشاف مواطن القصور في نظم الرقابة الداخلية، مما يدفعها لتطوير سياسات وإجراءات أكثر فعالية لضمان الامتثال المستقبلي.²

النوع الثالث: المراجعة المتخصصة

تركز المراجعة المتخصصة على فحص عنصر محدد أو عملية معينة داخل المنشأة، مثل الإيرادات، المخزون، تقييم الأصول، أو الالتزام بالمعايير البيئية والصناعية. وتُستخدم هذه المراجعة عندما تكون هناك حاجة إلى تحليل دقيق في مجال محدد، بدلاً من مراجعة شاملة لكل السجلات المالية.

تشمل الإجراءات التحليلية والفحص التفصيلي للأدلة المحاسبية المتعلقة بالعنصر محل المراجعة، ومقارنة النتائج مع المعايير والتوقعات المتوقعة. وهذا يتيح للمراجع اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء قد لا تظهر في المراجعة العامة، مثل التلاعب في تقييم المخزون أو عدم دقة تسجيل الإيرادات.

ويُساعد هذا النوع الإدارة على اتخاذ إجراءات تصحيحية دقيقة وتحسين الرقابة الداخلية في المجالات المستهدفة، مثل تطوير نظم مراقبة المخزون أو تحسين عملية الفوترة والتحصيل. كما تسهم المراجعة المتخصصة في زيادة موثوقية المعلومات المالية المتعلقة بهذه العناصر، وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات المعقدة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي للمنشأة بشكل عام.

النوع الرابع: المراجعة وفق المعايير الدولية

تلتزم هذه المراجعة بالمعايير الدولية للتدقيق (ISA) لضمان جودة الإجراءات وموثوقية النتائج، وتوفير إطار معياري موحد لإجراءات المراجعة حول العالم. وتُعتمد هذه المعايير لضمان أن

كل خطوة في عملية التدقيق، بدءًا من التخطيط وحتى إصدار التقرير، تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وتساهم في توفير درجة عالية من الثقة للمستثمرين والجهات الرقابية.

يستخدم هذا النوع من المراجعة بشكل خاص في الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التي تحتاج إلى إعداد تقارير مالية يمكن مقارنتها عالميًا، حيث يتيح الالتزام بالمعايير الدولية تحسين قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة على مستوى العالم. كما يضمن الالتزام بالشفافية والمصادقية والممارسات المهنية الصحيحة، مما يقلل من المخاطر القانونية والمالية ويحافظ على سمعة المنشأة.

وتشمل المراجعة وفق المعايير الدولية أيضًا تقديم توصيات عملية للإدارة بشأن تحسين نظم الرقابة الداخلية، وتقوية الإجراءات المحاسبية، وضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية. هذا النوع من المراجعة يعتبر حجر الزاوية في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين، حيث يعتمدون على مصداقية البيانات المالية المنشورة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.²⁰

يرى الباحثين أن المراجعة بمختلف أنواعها تمثل أداة أساسية وفاعلة في تعزيز الرقابة والمصادقية في المنشآت، إذ تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحسين كفاءة العمليات المالية والإدارية. فالمراجعة الداخلية، بحسب تقييمنا، تعد حجر الزاوية في تمكين الإدارة من متابعة العمليات اليومية بشكل مستمر، واكتشاف أي خلل أو انحراف قبل أن يتطور إلى مشاكل كبيرة، كما أنها تساهم في تعزيز ثقافة الرقابة الذاتية بين الموظفين وتشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية، مما يرفع مستوى الشفافية والكفاءة التشغيلية. أما المراجعة الخارجية، فنحن نرى أنها تلعب دورًا لا غنى عنه في توفير رأي مستقل وموضوعي حول مدى صحة القوائم المالية، وهو ما يعزز الثقة لدى المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح الخارجية، ويساعد على حماية حقوقهم وتقليل المخاطر المرتبطة بالأخطاء أو التلاعب المالي، كما تمثل هذه المراجعة أداة مهمة للإدارة نفسها لتقييم كفاءة الرقابة الداخلية وتحسين نظم العمليات. أما بالنسبة للمراجعة المتخصصة، فنحن نعتبرها نوعًا مهمًا يتيح التركيز على عناصر أو عمليات محددة، مثل الإيرادات أو المخزون أو تقييم الأصول، مما يتيح اكتشاف الانحرافات أو الأخطاء الدقيقة التي قد لا تظهر في المراجعة العامة، ويعزز اتخاذ إجراءات تصحيحية دقيقة وتحسين الرقابة في المجالات المستهدفة، وبالتالي زيادة موثوقية المعلومات المالية وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية للمنشأة. وأخيرًا، نرى أن المراجعة وفق المعايير الدولية تُعد الأداة التي تضمن توافق جميع الإجراءات مع أفضل الممارسات المهنية العالمية، وتتيح للمنشآت متعددة الجنسيات أو تلك التي

²⁰ حسين أحمد دحدوح & حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 55-72.

توفيق مصطفى أبو رقية & عبد الهادي أسحق المصري، تدقيق ومراجعة الحسابات، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 48-66.

خلف عبد الله الورّات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص 30-50.

تطمح لمقارنة القوائم المالية على المستوى الدولي إعداد تقارير دقيقة وشفافة، ما يعزز سمعة المنشأة ويزيد ثقة المستثمرين العالميين فيها. ومن هذا المنطلق، نؤكد نحن كطلاب باحثين أن تكامل هذه الأنواع الأربعة للمراجعة يجعلها أداة متكاملة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، وتحسين الأداء، وضمان الالتزام بالشفافية والمصداقية، وبالتالي تعزيز قدرة المنشأة على إدارة مواردها بكفاءة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى القصير والطويل.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

اولا / نبذة تعريفية عن وزار المالية با ولاية نهر النيل :

وزارة المالية بمحلية نهر النيل إحدى الوحدات الحكومية التنفيذية الأساسية التي تضطلع بدور محوري في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية على مستوى المحلية، وتعمل في إطار السياسات العامة للدولة وخطط وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الاتحادية، مع مراعاة خصوصية المحلية واحتياجاتها التنموية. وتتمثل رسالة الوزارة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة داخل المحلية.

تختص الوزارة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للمحلية، حيث تتولى تقدير الإيرادات المتوقعة من الموارد الذاتية والمنح والتحويلات، وتخطيط أوجه الصرف بما ينسجم مع أولويات التنمية والخطط الاستراتيجية المعتمدة. كما تشرف على ضبط الإنفاق العام وترشيده، وتطبيق القوانين واللوائح المالية والمحاسبية، بما يضمن الشفافية والكفاءة في إدارة المال العام.

وتقوم وزارة المالية بمحلية نهر النيل بدور رقابي مهم يتمثل في متابعة الأداء المالي للوحدات الحكومية التابعة للمحلية، ومراجعة الحسابات الختامية، وضمان الالتزام بالضوابط المالية، إضافة إلى مكافحة الهدر المالي وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما تعمل على تطوير نظم التحصيل المالي، وتنمية الموارد المحلية، وتحسين كفاءة التحصيل بما يساهم في زيادة الإيرادات ودعم قدرة المحلية على تمويل مشروعاتها الخدمية والتنموية.

وفي الجانب التنموي، تسهم الوزارة في تمويل ودعم مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والطرق، إلى جانب تشجيع الاستثمار المحلي، وتهيئة البيئة المالية

الملائمة لدعم الأنشطة الإنتاجية، خاصة في القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية التي تتميز بها محلية نهر النيل.

كما تضطلع الوزارة بدور تنسيقي مع الأجهزة الحكومية الأخرى، والمجالس المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان تكامل الجهود وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق التنمية المتوازنة، ورفع مستوى الأداء المالي والإداري، وتحسين مستوى معيشة المواطنين بالمحلية.

وبذلك تمثل وزارة المالية بمحلية نهر النيل ركيزة أساسية في إدارة الموارد العامة، وأداة فاعلة في دعم الاستقرار المالي والتنمية الشاملة، بما يعكس دورها الحيوي في تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتحقيق تطلعات المجتمع المحلي.

ثانيا : التحليل

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة , وذلك من خلال إجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل جميع فقرات الإستبانة والتعرف على مختلف متغيرات الدراسة والتي تشمل المعلومات الشخصية للمبحوثين (الجنس, العمر , المسمى الوظيفي , الخبرة, المؤهل العلمي التخصص العلمي), ومجالات الإستبانة والتي تشتمل على دور اثر استخدام البرامج المحاسبية الحديثة علي عملية المراجعة " ويتكون من 16 فقرة . وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) لإجراء المعالجات للبيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة والذي استهدف موظفي و إداري وزارة المالية بولاية نهر النيل

القسم الاول : البيانات الشخصية :

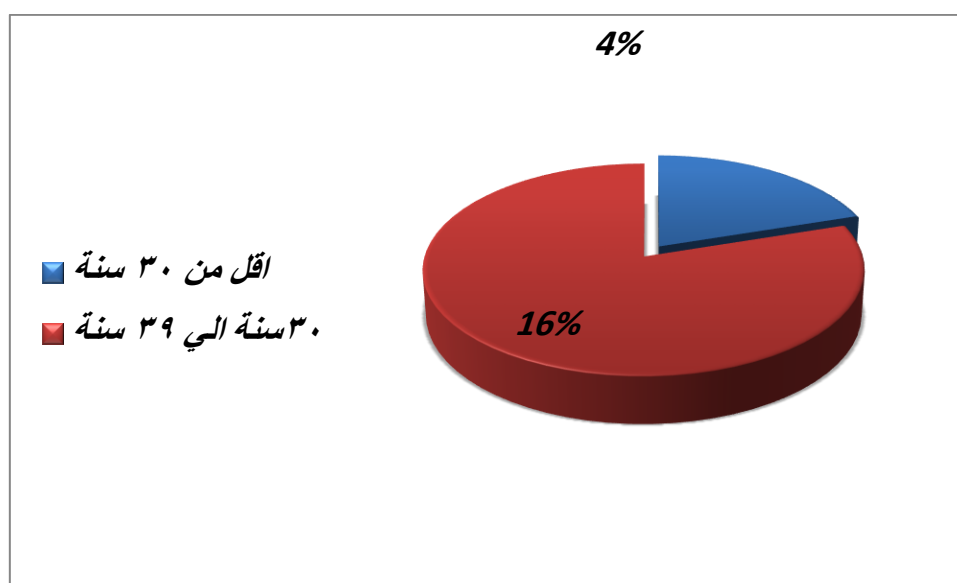
الجدول رقم (1-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	20	%80
إناث	5	%20
المجموع	25	%100

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (1-2-3)



المصدر: بيانات أولية

بالنظر الي الجدول رقم (1-2-3) بالشكل رقم (1-2-3) يتضح ان ما نسبته 80% بتكرار 20 مبحوث ذكور و 20% بتكرار 5 مبحوثين إناث.

عليه ومما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة ذكور

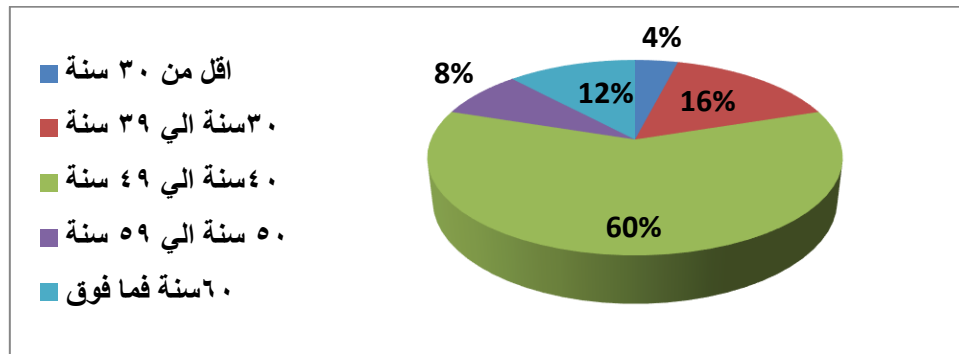
جدول رقم (2-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	1	4%
30 سنة الي 39 سنة	4	16%
40 سنة الي 49 سنة	15	60%
50 سنة الي 59 سنة	2	8%
60 سنة فما فوق	3	12%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (2-2-3)



المصدر: بيانات أولية

بالنظر الي الجدول رقم (2-2-3) بالشكل يتضح ان ما نسبته 4% بتكرار
مبحوث واحد كان عمره اقل من 30 سنة , 16% بتكرار 4 مبحوثين من 30 سنة
الي 39 سنة , 60% بتكرار 15 مبحوث 40 سنة الي 49 سنة , 8% بتكرار
مبحوثان كان عمرهما 50 سنة الي 59 سنة و 12% بتكرار 3 مبحوثين كان
عمرهم من 60 سنة فما فوق .

مما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة ممن كانت اعمارهم من 40—50 سنة

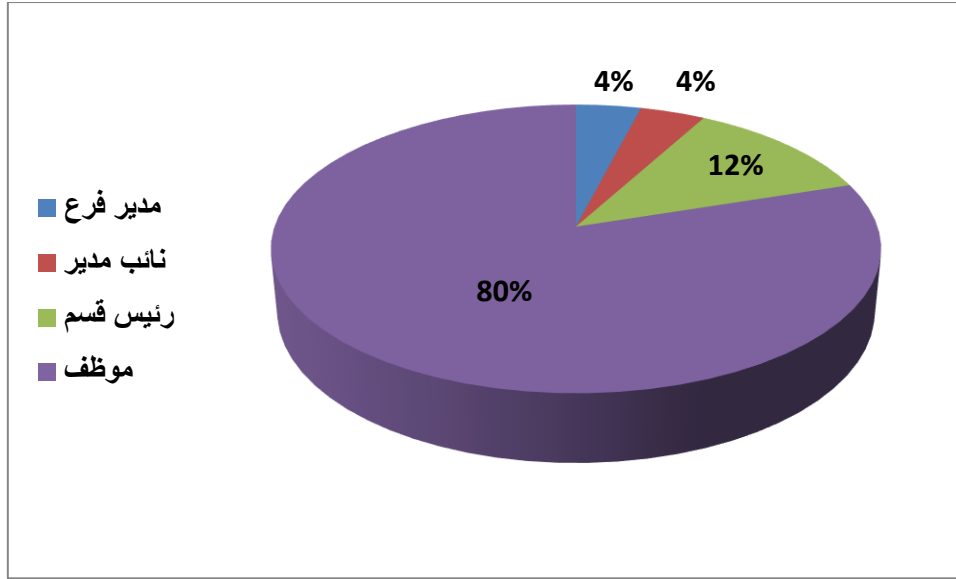
جدول (3-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير المسمي الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمي الوظيفي
4%	1	مدير فرع
4%	1	نائب مدير
12%	3	رئيس قسم
80%	20	موظف
100%	25	المجموع

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (3-2-3)



المصدر: بيانات أولية

بالنظر الي الجدول رقم (3-2-3) بالشكل يتضح من الجدول اعلاه ان ما نسبته 4% بتكرار مبحوث واحد كان مسماه الوظيفي مدير فرع ونائب مدير علي التوالي , 12% بتكرار 3 مبحوثين رئيس قسم و80% بتكرار 20 مبحوث موظفين.

مما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة محاسبين.

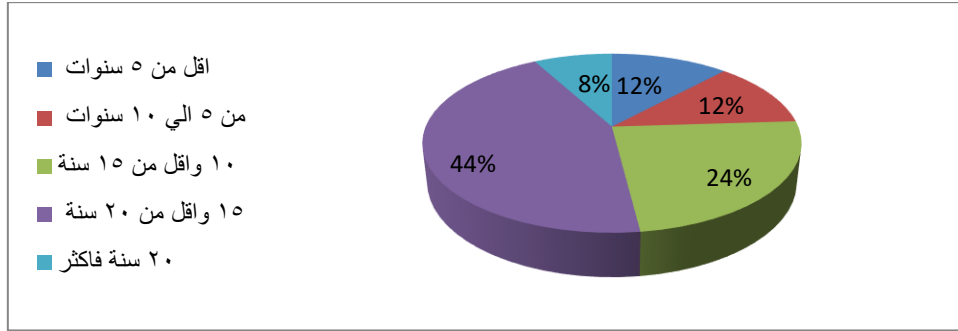
جدول (4-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	3	12%
من 5 الي 10 سنوات	3	12%
10 واقل من 15 سنة	6	24%
15 واقل من 20 سنة	11	44%
20 سنة فاكثر	2	8%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (4-2-3)



المصدر: بيانات أولية

بالنظر الي الجدول رقم (4-2-3) يتضح من الجدول اعلاه ان ما نسبته 12% بتكرار 3 مبحثين كانت سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات و من 5 الي 10 سنوات علي التوالي), 24% بتكرار 6 مبحثين من 10 وأقل من 15 سنة , 44% بتكرار 11 مبحث كانت سنوات خبرتهم من 15 وأقل من 20 سنة و 8% بتكرار مبحثان كانت خبرتهما 20 سنة فأكثر .

مما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة ممن كانت اعمارهم من 15 وأقل من 20 سنة .

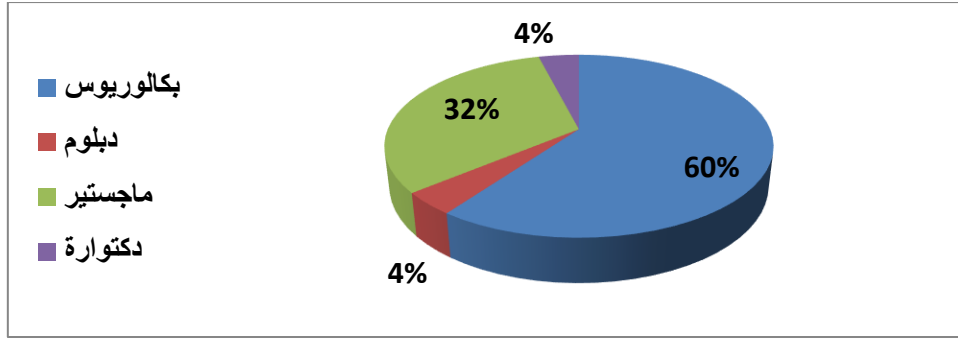
جدول رقم (5-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	15	60%
دبلوم	1	4%
ماجستير	8	32%
دكتورة	1	4%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (5-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الملاحظ من الجدول رقم (5-2-3) اعلاه ان ما نسبته 60% بتكرار 15
مبحوث كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس , 4% بتكرار مبحوث واحد كان مؤهله
دبلوم ودكتوراة علي التوالي , 32% بتكرار 8 مبحوثين مؤهلهم العلمي ماجستير .
مما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة ممن كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

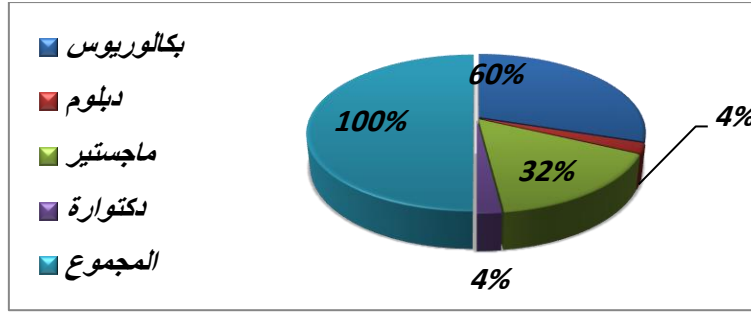
جدول (6-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
48%	12	محاسبة
20%	5	إدارة أعمال
16%	4	اقتصاد
8%	2	دراسات مالية ومصرفية
4%	1	تقنية معلومات
4%	1	نظم معلومات محاسبية
100%	25	المجموع

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (6-2-3)



المصدر: بيانات أولية

بالنظر الى الجدول رقم (6-2-3) يتضح من الجدول اعلاه ان ما نسبته 48% بتكرار 12 مبحث كان تخصصهم العلمي هو محاسبة , 20% بتكرار 5 مبحثين إدارة أعمال , 16% بتكرار 4 مبحثين اقتصاد , 8% بتكرار مبحثان كان تخصصهما العملي دراسات مالية ومصرفية و 4% بتكرار مبحث واحد تخصصه تقنية معلومات , نظم معلومات محاسبية علي التوالي .

مما سبق نلاحظ ان اغلب عينه الدراسة ممن كان تخصصهم العلمي محاسبة .

القسم الثاني : البيانات الاساسية :

الوصف الاحصائي لمجتمع الدراسة وفق فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج المحاسبية وعملية المراجعة

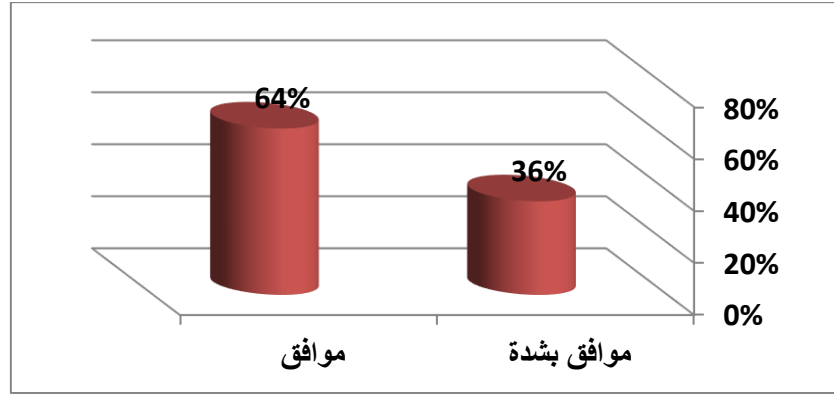
جدول (7-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الاولى الفرضية الاولى

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	9	36%
موافق	16	64%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (7-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (7-2-3) والذي يخص عبارة (تساهم البرامج المحاسبية الحديثة في تحسين كفاءة عملية المراجعة).

نلاحظ ان ما نسبته 36% بتكرار 9 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة و64% تكرار 16 مبحوث اجابتهم موافق.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان البرامج المحاسبية الحديثة تساهم في تحسين كفاءة عملية المراجعة.

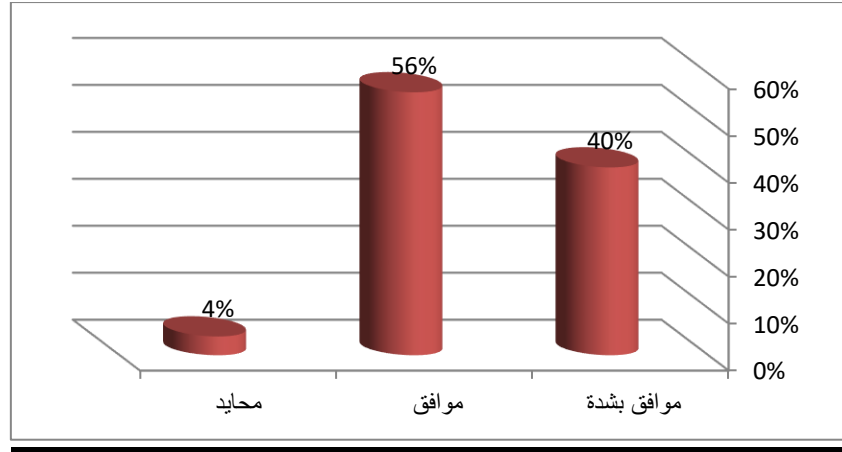
الجدول رقم (8-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثانية الفرضية الاولى

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	10	40%
موافق	14	56%
محايد	1	4%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025[®]

شكل رقم (8-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (8-2-3) والذي يخص عبارة (تؤدي البرامج المحاسبية الي زيادة دقة البيانات المستخدمة في المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 40% بتكرار 10 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 56% بتكرار 14 مبحوث اجابتهم موافق و 4% بتكرار مبحوث واحد كانت اجابته محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان البرامج المحاسبية تؤدي الى زيادة دقة البيانات المستخدمة في المراجعة.

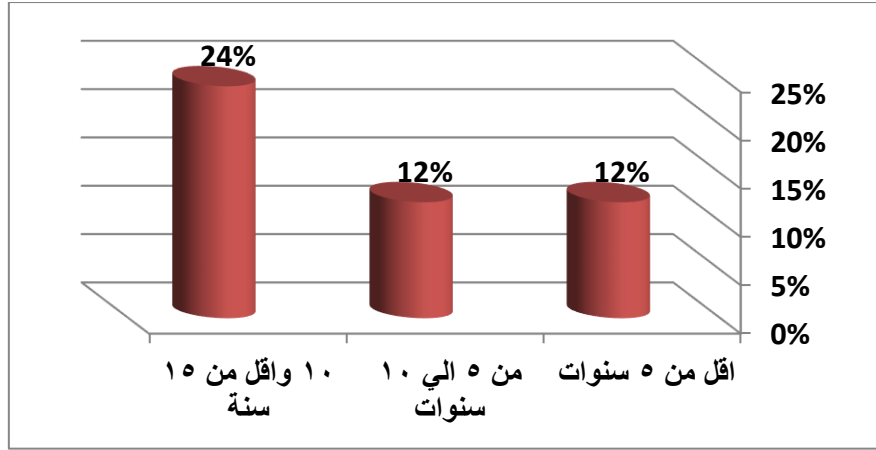
الجدول رقم (9-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثالثة الفرضية الاولى

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	6	24%
موافق	15	60%
محايد	4	16%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (9-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (9-2-3) والذي يخص عبارة (تعمل البرامج المحاسبية علي تقليل الاخطاء المحاسبية اثناء عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 24% بتكرار 6 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 60% بتكرار 15 مبحوث اجابتهم موافق و 16% بتكرار 4 مبحوثين كانت اجابتهم محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة علي ان البرامج المحاسبية تعمل على تقليل الاخطاء المحاسبية اثناء عملية المراجعة.

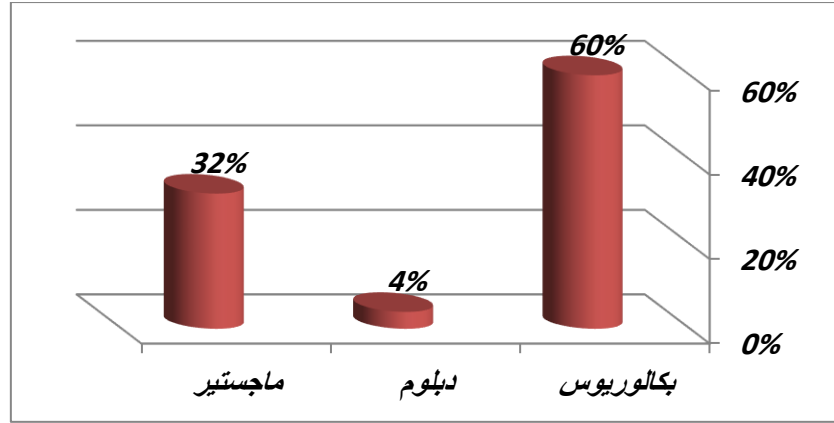
الجدول (10-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الرابعة الفرضية الاولى

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	16	64%
موافق	6	24%
محايد	3	12%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (10-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (10-2-3) والذي يخص عبارة (تساعد البرامج المحاسبية في تسريع انجاز اجراءات المراجعة وتحسين جودتها)

نلاحظ ان ما نسبته 64% بتكرار 16 مبحوث كانت اجابتهم موافق بشدة , 24% بتكرار 6 مبحوثين اجابتهم موافق و 12% بتكرار 3 مبحوثين كانت اجابتهم محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة بشدة على ان البرامج المحاسبية تساعد في تسريع انجاز اجراءات المراجعة وتحسين جودتها .

الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدو القوائم المالية وعملية المراجعة

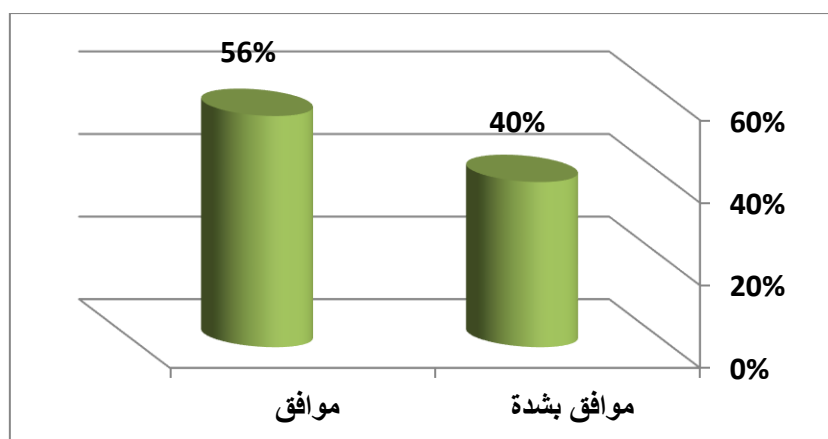
جدول رقم (11-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الاولى الفرضية الثانية

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	13	52%
موافق	12	48%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (11-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (11-2-3) والذي يخص عبارة (يساهم معدو القوائم المالية في تسهيل عملية المراجعة من خلال اعداد بيانات دقيقة)

نلاحظ ان ما نسبته 52% بتكرار 13 مبحوث كانت اجابتهم موافق بشدة و 48% بتكرار 12 مبحوث اجابتهم موافق .

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة بشدة على ان معدو القوائم المالية يساهموا في تسهيل عملية المراجعة من خلال اعداد بيانات دقيقة.

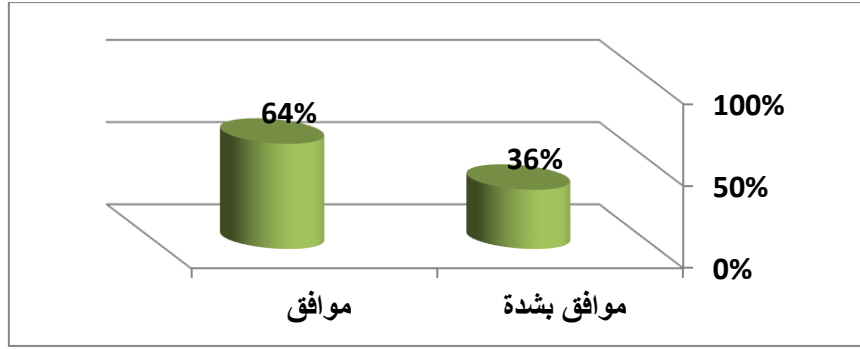
الجدول رقم (12-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثانية الفرضية الثانية

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	9	36%
موافق	16	64%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م

شكل رقم (12-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (12-2-3) والذي يخص عبارة (تؤثر كفاءة معدي القوائم المالية بشكل ايجابي علي جودة عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 36% بتكرار 9 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة و 64% بتكرار 16 مبحوث اجابتهم موافق.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان كفاءة معدي القوائم المالية تؤثر بشكل ايجابي على جودة عملية المراجعة.

الجدول رقم (13-2-3)

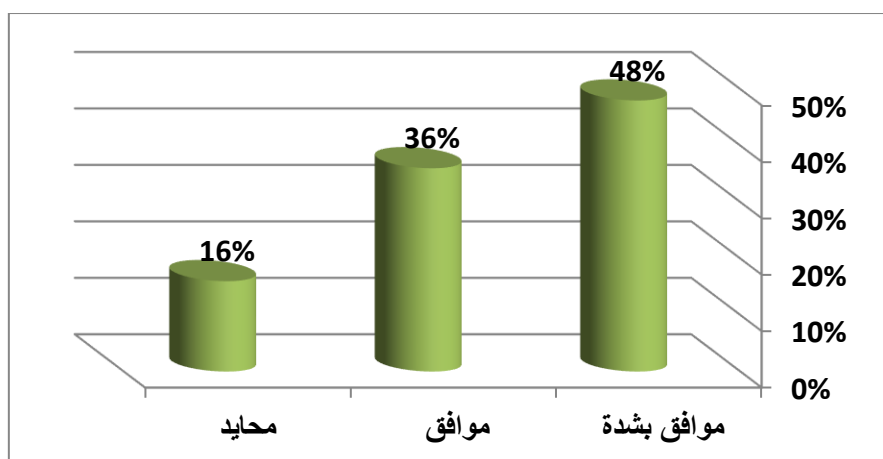
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثالثة الفرضية الثانية

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	12	48%
موافق	9	36%
محايد	4	16%

المجموع	25	%100
---------	----	------

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (13-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (13-2-3) والذي يخص عبارة (يؤدي التزام معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 48% بتكرار 12 مبحوث كانت اجابتهم موافق بشدة , 36% بتكرار 9 مبحوثين اجابتهم موافق و 16% بتكرار 4 مبحوثين اجابتهم محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة بشدة على ان التزام معدي القوائم المالية يؤدي الى تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة.

الجدول رقم (14-2-3)

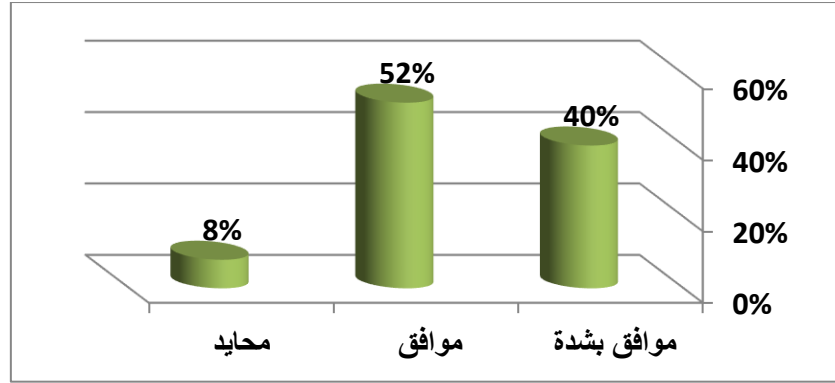
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الرابعة الفرضية الثانية :

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	10	%40
موافق	13	%52
محايد	2	%8

المجموع	25	%100
---------	----	------

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (14-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (14-2-3) والذي يخص عبارة (تساعد خبرة معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 40% بتكرار 10 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 52% بتكرار 13 مبحوث اجابتهم موافق و 8% بتكرار مبحوثان كانت اجابتهما محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان خبرة معدي القوائم المالية تساعد في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة .

الفرضية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية والبرامج المحاسبية الحديثة

الجدول رقم (15-2-3)

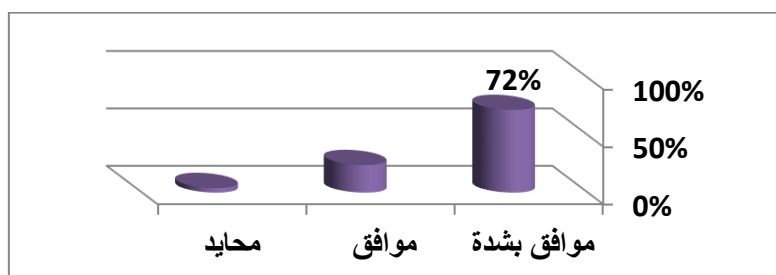
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الاولى الفرضية الثالثة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	18	%72

موافق	6	24%
محايد	1	4%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (15-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (15-2-3) والذي يخص عبارة (يساهم نظام الرقابة الداخلية في دعم فاعلية البرامج المحاسبية)

نلاحظ ان ما نسبته 72% بتكرار 18 مبحوث كانت اجابتهم موافق بشدة , 24% بتكرار 6 مبحوثين اجابتهم موافق و 4% بتكرار واحد كانت اجابته محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة بشدة على ان نظام

الرقابة الداخلية يساهم في دعم فاعلية البرامج المحاسبية.

الجدول رقم (16-2-3)

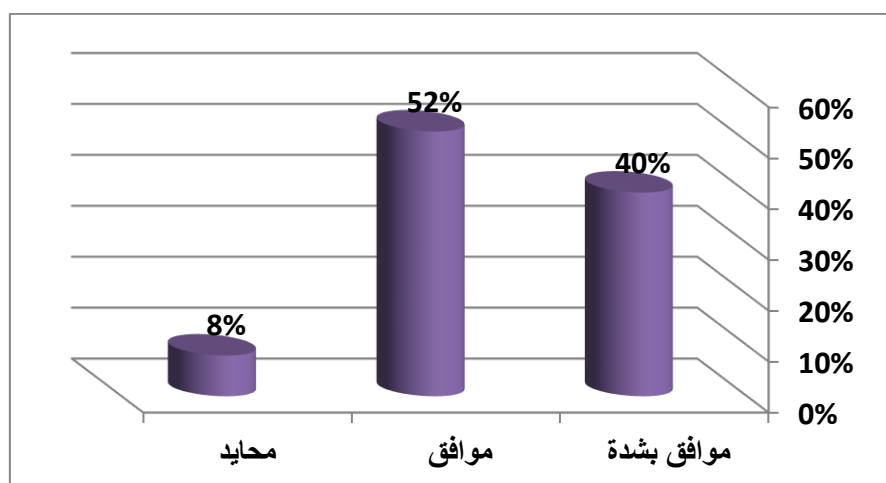
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثانية الفرضية الثالثة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	10	40%
موافق	13	52%

محاييد	2	8%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (16-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (16-2-3) والذي يخص عبارة (تؤدي البرامج المحاسبية الحديثة الي تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية)

نلاحظ ان ما نسبته 40% بتكرار 10 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 52% بتكرار 13 مبحوث اجابتهم موافق و 8% بتكرار مبحوثان كانت اجابتهما محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان البرامج المحاسبية الحديثة تؤدي الى تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية

الجدول رقم (17-2-3)

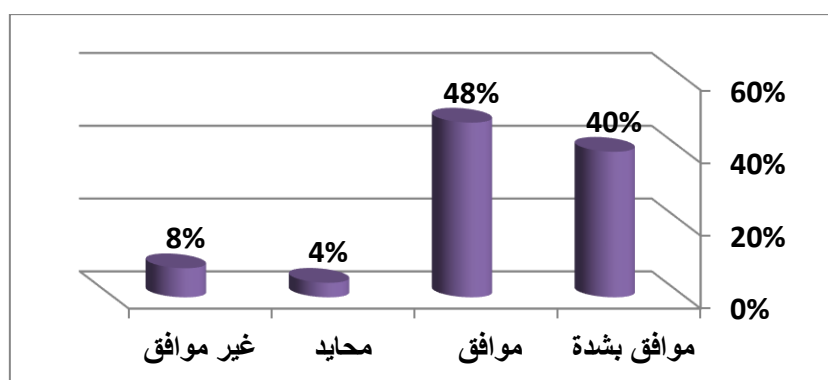
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثالثة الفرضية الثالثة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	10	40%
موافق	12	48%

محاييد	1	4%
غير موافق	2	8%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (17-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (17-2-3) والذي يخص عبارة (تعمل البرامج المحاسبية علي تقليل الاخطاء المحاسبية اثناء عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 40% بتكرار 10 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 48% بتكرار 12 مبحوث اجابتهم موافق , 4% بتكرار مبحوث واحد كانت اجابته محايد و8% بتكرار مبحوثان كانت اجابتهما غير موافق .

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة علي ان البرامج المحاسبية تعمل علي تقليل الاخطاء المحاسبية اثناء عملية المراجعة .

الجدول رقم (18-2-3)

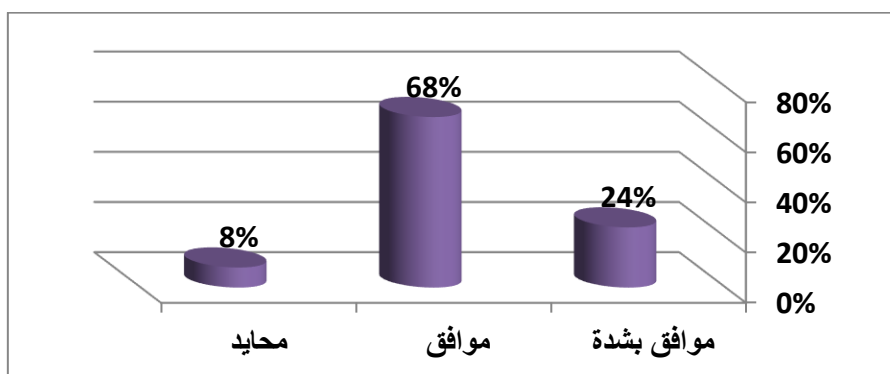
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الرابعة الفرضية الثالثة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	6	24%

موافق	17	68%
محايد	2	8%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (18-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (18-2-3) والذي يخص عبارة (تساعد البرامج المحاسبية في تسريع انجاز اجراءات المراجعة وتحسين جودتها)

نلاحظ ان ما نسبته 24% بتكرار 6 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 68% بتكرار 17 مبحوث اجابتهم موافق و 8% بتكرار مبحوثان كانت اجابتهما محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على البرامج المحاسبية تساعد في تسريع انجاز اجراءات المراجعة وتحسين جودتها.

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدو القوائم المالية وعملية المراجعة

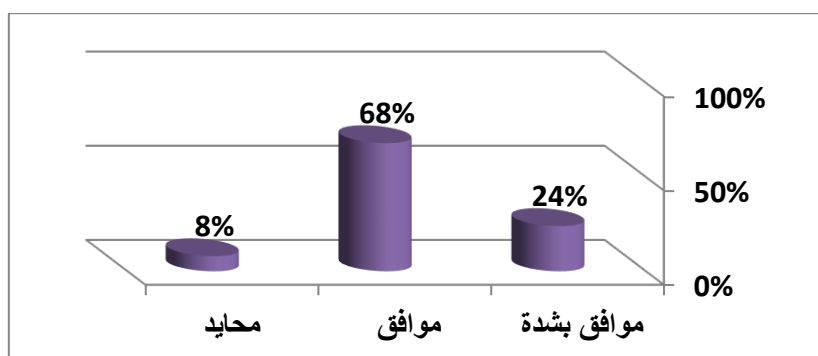
الجدول رقم (19-2-3)

التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الاولى الفرضية الرابعة

العبرة	التكرار	النسبة المئوية
موافق بشدة	6	24%
موافق	17	68%
محايد	2	8%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (19-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (19-2-3) والذي يخص عبارة (يساهم معدو القوائم المالية في تسهيل عملية المراجعة من خلال اعداد بيانات دقيقة)

نلاحظ ان ما نسبته 24% بتكرار 6 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 68% بتكرار 17 مبحوث كانت اجابتهم موافق و 8% بتكرار مبحوثان كانت اجابتهما محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان معدو القوائم المالية يساهموا في تسهيل عملية المراجعة من خلال اعداد بيانات دقيقة .

الجدول رقم (20-2-3)

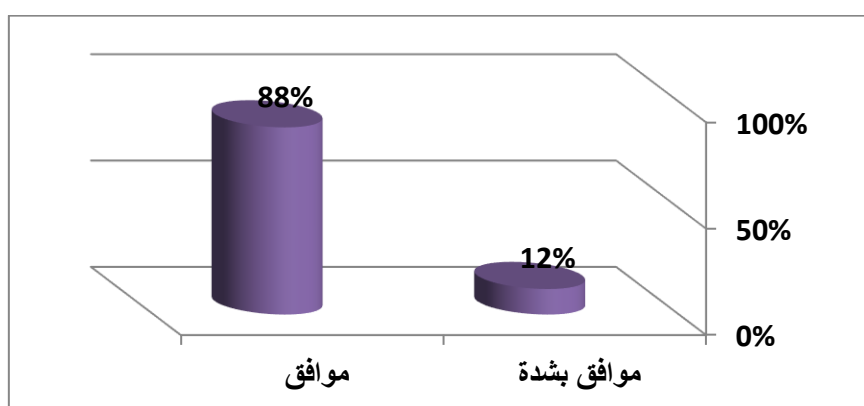
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثانية الفرضية الرابعة

العبرة	التكرار	النسبة المئوية
--------	---------	----------------

موافق بشدة	3	%12
موافق	22	%88
المجموع	25	%100

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (20-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (20-2-3) والذي يخص عبارة (تؤثر كفاءة معدي القوائم المالية بشكل ايجابي علي جودة عملية المراجعة)

نلاحظ ان ما نسبته 12% بتكرار 3 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة و 88% بتكرار 22 مبحوث اجابتهم موافق .

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان كفاءة معدي القوائم المالية تؤثر بشكل ايجابي على جودة عملية المراجعة .

الجدول رقم (21-2-3)

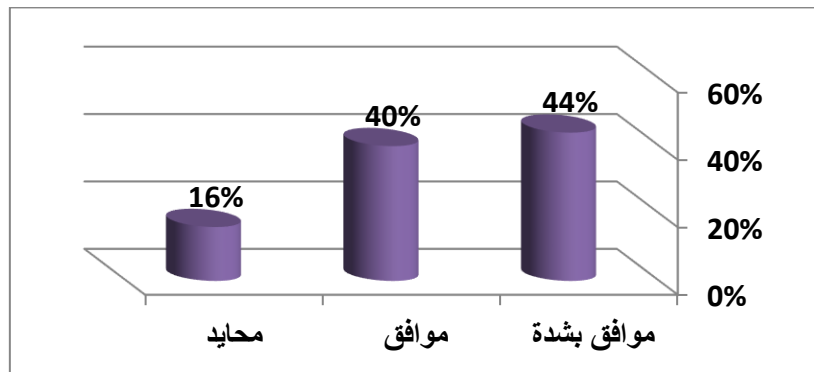
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الثالثة الفرضية الرابعة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
---------	---------	----------------

موافق بشدة	11	44%
موافق	10	40%
محايد	4	16%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (21-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (21-2-3) والذي يخص عبارة (يؤدي التزام معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة).

نلاحظ ان ما نسبته 44% بتكرار 11 مبحوث كانت اجابتهم موافق بشدة , 40% بتكرار 10 مبحوثين اجابتهم موافق و 16% بتكرار 4 مبحوثين كانت اجابتهم محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة بشدة على ان التزام معدي القوائم المالية يؤدي الى تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة.

الجدول رقم (22-2-3)

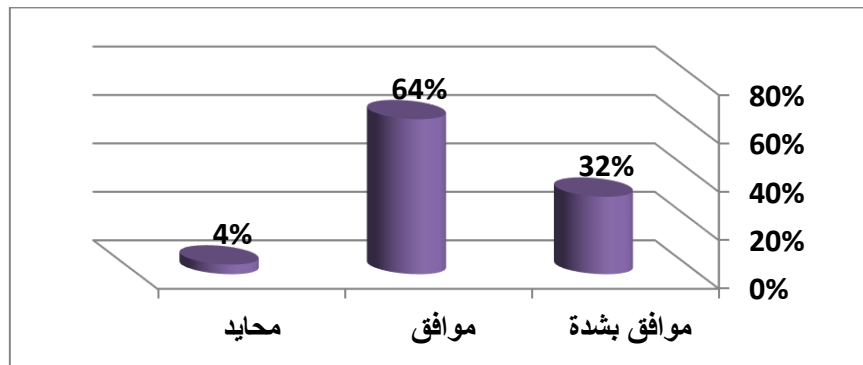
التوزيع التكراري لأراء افراد العينة تجاه العبارة الرابعة الفرضية الرابعة

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
---------	---------	----------------

موافق بشدة	8	32%
موافق	16	64%
محايد	1	4%
المجموع	25	100%

المصدر من اعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2025م ®

شكل رقم (22-2-3)



المصدر: بيانات أولية

من الجدول رقم (22-2-3) والذي يخص عبارة (تساعد خبرة معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة) .

نلاحظ ان ما نسبته 32% بتكرار 8 مبحوثين كانت اجابتهم موافق بشدة , 64% بتكرار 16 مبحوث اجابتهم موافق و 4% بتكرار واحد كانت اجابته محايد.

مما سبق نلاحظ ان هناك اتجاه وسط المبحوثين نحو الموافقة على ان خبرة معدي القوائم المالية تساعد في تقليل الملاحظات والاختفاء اثناء عملية المراجعة.

أولاً: النتائج :

تحسين كفاءة عملية المراجعة

أظهرت النتائج أن استخدام البرامج المحاسبية الحديثة ساهم بشكل واضح في تسريع إجراءات المراجعة وتقليل الوقت اللازم لإنجازها مقارنة بالأساليب التقليدية.

رفع مستوى الدقة وتقليل الأخطاء

ساهمت الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي، مما أدى إلى تحسين جودة البيانات المالية.

تعزيز الشفافية والرقابة

وفرت البرامج الحديثة تقارير دقيقة وفورية، مما ساعد المراجعين على تتبع العمليات المالية بسهولة وتعزيز مبدأ الشفافية داخل وزارة المالية.

تحسين جودة التقارير المالية

أدى استخدام البرامج المحاسبية إلى إنتاج تقارير مالية أكثر دقة وتنظيماً، مما يدعم اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

سهولة الوصول إلى المعلومات

مكنّت الأنظمة الحديثة المراجعين من الوصول السريع إلى البيانات، مما يساهم في تحسين عملية التحليل المالي.

تقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل

رغم ارتفاع تكلفة تطبيق الأنظمة في البداية، إلا أنها ساهمت في تقليل التكاليف المرتبطة بالورق والوقت والعمالة.

الحاجة إلى تدريب الكوادر البشرية

أظهرت النتائج وجود ضعف نسبي في مهارات بعض العاملين في استخدام البرامج الحديثة، مما يؤثر على الاستفادة الكاملة منها.

وجود تحديات تقنية

مثل ضعف البنية التحتية التقنية أو انقطاع الكهرباء والإنترنت، مما قد يؤثر على كفاءة استخدام الأنظمة.

ثانياً: التوصيات

توفير برامج تدريب مستمرة

ضرورة تدريب العاملين والمراجعين على استخدام البرامج المحاسبية الحديثة لضمان الاستفادة القصوى منها.

تطوير البنية التحتية التقنية

العمل على تحسين شبكات الإنترنت وتوفير أنظمة كهرباء مستقرة لضمان استمرارية العمل.

تحديث الأنظمة المحاسبية بشكل دوري

مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تحديث البرامج المستخدمة لتجنب التقادم التقني.

تعزيز أمن المعلومات

تطبيق سياسات صارمة لحماية البيانات المالية من الاختراق أو الفقدان، مثل استخدام النسخ الاحتياطي والتشفير.

دمج الأنظمة المحاسبية مع نظم أخرى

مثل نظم المعلومات الإدارية لزيادة كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين اتخاذ القرار.

تشجيع التحول الرقمي الكامل

الانتقال التدريجي من الأنظمة الورقية إلى الأنظمة الإلكترونية في جميع العمليات المالية.

توفير دعم فني مستمر

إنشاء فرق دعم تقني لمعالجة المشكلات التي تواجه المستخدمين بشكل سريع.

إجراء تقييم دوري للأنظمة

قياس مدى فعالية البرامج المحاسبية وتأثيرها على عملية المراجعة بشكل مستمر.

تبني معايير محاسبية دولية

لتحسين جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن البرامج المحاسبية الحديثة أصبحت من الركائز الأساسية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتعزيز دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسات. فقد أسهمت هذه البرامج في رفع كفاءة وفعالية أعمال المراجعة الداخلية من خلال تحسين دقة البيانات المالية، وتسريع عمليات الفحص والتدقيق، والحد من الأخطاء البشرية، بما يدعم تحقيق رقابة داخلية

فعالة. كما ساعدت البرامج المحاسبية في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتسهيل اكتشاف الانحرافات والمخالفات المالية في الوقت المناسب، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية وصحة القرارات الإدارية. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة التوسع في استخدام البرامج المحاسبية المتطورة، مع الاهتمام بتدريب الكوادر المحاسبية والمراجعين الداخليين على استخدامها بكفاءة، بما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسات وتحسين أدائها المالي والإداري.

البيانات الشخصية :

النوع :

ذكر () انثي ()

العمر :

أقل من 30 سنة () 30 سنة الي 39 سنة () 40 سنة الي 49 سنة
() 50 سنة الي 59 سنة () 60 سنة فما فوق ()

سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات () من 5 الي 10 سنوات () 10 وأقل من 15 سنة
() 15 وأقل من 20 سنة () 20 سنة فأكثر ()

المؤهل العلمي :

بكالوريوس () دبلوم () ماجستير () دكتوراة ()

التخصص العلمي :

محاسبة () إدارة أعمال () إقتصاد () دراسات مالية ومصرفية
() تقنية معلومات () نظم معلومات محاسبية ()

القسم الثاني : البيانات الاساسية :

الفرضية الاولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج المحاسبية وعملية المراجعة

موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق بشدة
---------------	-------	-------	-------------------

					مج المحاسبية الحديثة في تحسين كفاءة عملية
					مج المحاسبية الي زيادة دقة البيانات المستخدمة
					مج المحاسبية علي تقليل الاخطاء المحاسبية المراجعة
					مج المحاسبية في تسريع انجاز اجراءات تحسين جودتها

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدو القوائم المالية وعملية المراجعة

موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					القوائم المالية في تسهيل عملية المراجعة من بيانات دقيقة
					معدّي القوائم المالية بشكل ايجابي علي جودة
					معدّي القوائم المالية في تقليل الملاحظات ثناء عملية المراجعة
					معدّي القوائم المالية في تقليل الملاحظات ثناء عملية المراجعة

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية والبرامج المحاسبية الحديثة

موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					الرقابة الداخلية في دعم فاعلية البرامج
					مج المحاسبية الحديثة الي تعزيز كفاءة نظام خلية
					مج المحاسبية علي تقليل الاخطاء المحاسبية المراجعة
					مج المحاسبية في تسريع انجاز اجراءات تحسين جودتها

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدو القوائم المالية وعملية المراجعة

موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					القوائم المالية في تسهيل عملية المراجعة من بيانات دقيقة
					معدي القوائم المالية بشكل ايجابي علي جودة جعة
					معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات ثناء عملية المراجعة
					معدي القوائم المالية في تقليل الملاحظات ثناء عملية المراجعة

المراجع والمصادر :

1. أسماء فتح الرحمن، أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، ماجستير، السودان، جامعة النيلين، غير منشورة، 2009.
2. إيناس التجاني، أثر نظم المعلومات المحاسبية على ترقية أداء المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، منشورة، 2010.
3. عيسى عبدالله، أثر استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية على أداء المراجعة الداخلية، ماجستير، جامعة النيلين، غير منشورة، 2017.
4. تسنيم أحمد، أثر استخدام الأنظمة المحوسبة على جودة المراجعة الداخلية، ماجستير، السودان، جامعة النيلين، منشورة، 2019.
5. خميس عبدالسلام، دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية، ماجستير، السودان، جامعة بني وليد، منشورة، 2022.
6. د.احمد محمد نور، مبادئ المحاسبه الماليه، ط 1 الدار الجامعيه للطباعة والنشر والتوزيع مصر 2009، ص 21.
7. بينسون 'ستيف ترجمة مجدي' صابر نظم المعلومات ط'1 البلد القاهر دار النشر مجموعة النيل العربية، 2009، ص 41.
8. حسام الدين مصطفى الخدّاش، وليد زكريا صيام، اصول المحاسبه الماليه، الجزء الاول، ط 16 الاردن، دار المسيره للنشر والتوزيع 2024، ص 25.
9. ستيفن 'مارك' ترجمة، كمال الدين سعيد 'دار المريخ للنشر جامعة الملك سعود الدولة المملكة العربية السعودية، 2002، ص 21.
10. دحكول، زهير، الحاج، دور البرامج المحاسبية الجاهزه في الحد من مخاطر المراجعة، الاردن، جامعه الزرقاء، مجله جامعه الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانيه والاجتماعيه، 2023، ص 455.
11. د. احمد محمد نور، مبادي المحاسبه الماليه، ط 1، الدار الجامعيه للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 215.
12. حسام الدين مصطفى الخدّاش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر ابراهيم نور، اصول المحاسبه الماليه ر دار المسيره للنشر والتوزيع_الجزء الاول، ط. 16، الاردن : 2006، ص.
13. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 73.
14. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص 87.
15. مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص 94.
16. السيد عطالله السيد . نظم المعلومات المحاسبية. ط. 1: دار الفكر العربي، القاهرة ، 2006، ص. 45.
17. صفاء محمود السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 128.
18. مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص 141.
19. محمد أحمد خليل، المحاسبة الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 98.
20. عبد الناصر نور، المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 76.
21. السيد عبد المقصود دبيان، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 155.
22. السيد احمد السقا، المراجعة الداخلية الجوانب الماليه والتشغيليه، الرياض الجمعيه السعوديه للنشر، 1997، ص 27.
23. د رمضان محمد غنيم، مبادئ المراجعة، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط 2، الرياض، 2013، ص،
24. علي إبراهيم طلبة، دراسات في المراجعة والرقابه الماليه، مطابع الدار الهندسية، ط 1، القاهرة، جامعه عين شمس، 2000، ص 1.

25. حسين علي أحمد، مبادئ المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 94
26. محمد توفيق عبدالعزيز، أساسيات المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، بيروت، جمهورية لبنان، 2016، ص 56
27. سامي محمود مصطفى، المدخل إلى المراجعة المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الجامعات للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص 123 141.
28. حسين أحمد دحنوح & حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 55-72.
29. توفيق مصطفى أبو رقبة & عبد الهادي أسحق المصري، تدقيق ومراجعة الحسابات، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 48
30. خلف عبد الله الورّات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص 30-50.
31. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص 10
32. خلف عبد الله الورّات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص 30-50.
33. المراجع والمصادر بلغة الانجليزي :
34. Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2018). Accounting Information Systems (14th ed.). Pearson Education
35. Samir M. Eljelly, Auditing: Theory and Practice، الطبعة الأولى، Oxford Publishing, London, UK, 2015 ص 45.
36. Ray Whittington & Kurt Pany، Principles of Auditing and Other Assurance Services، 20th Edition, McGraw-Hill Education, New York, USA, 2017 ص 70.
37. Ray Whittington & Kurt Pany، Principles of Auditing and Other Assurance Services، 20th Edition, McGraw Hill Education, New York, USA, 2017 ص 35، ص 58.